وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر الاستثمار في قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016/1995) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL).

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الكمي.

إعداد الطالبتين:

- بوطالب أم الكرام
- بلي هدى

إشراف الأستاذ:

د/ موراد تهتان

أعضاء لجنة المناقشة:

د/محمد رتيعة	رئيسا
د/موراد تهتان	مقررا
د/سيد علي صغيري	ممتحنا

السنة الجامعية:

2019/2018

أهدي عملي إلى:

الوالد والوالدة أطال الله في عمرهما ورزقهما

الصحة والعافية إن شاء الله.

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى عائلتي الكبيرة وأخص بذكر أعز إنسان

"جدي العزيز" شفاه الله.

إلى من تقاسمت معي الجهد والعناء في إنجاز

هذه المذكرة مدى بلي.

إلى رفيقات دربي.

إلى كل الأساتذة والزملاء من قسم العلوم

الاقتصادية: تخصص اقتصاد كمي

بوطالب أم الكرام

أهدي ثمرة جهدي إلى:

والديا الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى جميع أفراد عائلتي.

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

وعمال الإدارة.

إلى جميع صديقاتي.

إلى كل من في ذاكرتي وليسوا في

مذكرتي.

بلمي هدى


بسم الله الرحمن الرحيم

خاتمة:

وفي الختام تتمثل حوصلة الورقة البحثية فيما يلي: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي. وتوصلت الدراسة من خلال استعراضها في الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار و الاستثمار السياحي الذي هو بمثابة إقامة أي منشأة أو مشروع أو فعالية أو نشاط يقصده الناس لقضاء وقت ممتع ومفيد، حيث يرتكز على عدة مستلزمات منها استلزامه لرؤوس أموال ضخمة وتمويلات طويلة المدى وهذا من أجل النهوض بمراكز النشاط السياحي ومواكبة التقدم للبلد وتم عرض معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر والتي نذكر أهمها:

انتشار البيروقراطية، نقص في الموارد المالية لدى المستثمرين بسبب ضآلة المداخيل، عدم تحديث الفنادق وأماكن الإقامة، وانتشار الفساد وعدم انجاز المشاريع. (**وهذه النتيجة تبين صحة الفرضية الأولى المتمثلة في معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**).

أما من خلال الفصل الثاني تم استعراض مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية، ومراحل التطور التاريخي لنظريات النمو، وتم التطرق كذلك إلى نماذج النمو الداخلي ونذكر منها نموذج لوكاس 1988 ونموذج رومر 1990 ونموذج روبيلو 1991.

وخلصت الدراسة في الفصل الثالث إلى واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر وكذا الدراسات السابقة و قياس أثر الاستثمار في القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، ولتحقيق هذا الهدف والإجابة على الإشكالية، قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وتم اختيار ثلاثة مؤشرات للاستثمار السياحي هم: الإيراد السياحي، عدد الوافدين، حجم العمالة، بينما يمثل إجمالي الناتج المحلي مفسرا للنمو الاقتصادي.

أشارت نتائج الدراسة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها، الأثر الإيجابي للإيراد السياحي على إجمالي الناتج المحلي وذي معنوية إحصائية جد مقبولة(**هذه النتيجة أكدت صحة الفرضية الثانية التي تقر بأنه وجود أثر إيجابي للإيراد السياحي في النمو الاقتصادي**)، وبالإضافة إلى ذلك يوجد أثر معنوي لمؤشر عدد الوافدين على النمو الاقتصادي في الأجلين، حيث له تأثير إيجابي على النمو سواء الأجل الطويل أو القصير، وبالنسبة لحجم العمالة هناك أثر معنوي إحصائيا في الأجلين و تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل(**ومنه يتم رفض الفرضية الثالثة على وجود أثر إيجابي بين حجم**

العمالة و النمو الاقتصادي في الجزائر)، وبالتالي من خلال ما سبق، وجود علاقة طردية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

الاقتراحات:

من أجل تحسين القطاع السياحي لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة منه، يجب على الدولة الجزائرية أن تتخذ العديد من الإجراءات من بينها:

- ضرورة الاهتمام بقطاع السياحة باعتباره مصدرا مهما من مصادر الدخل لما تحققه من إيرادات تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- استثمار الموارد الطبيعية والدينية والتاريخية والاثارية بشكل صحيح واقتصادي وجعلها قوة مؤثرة في اقتصاد الجزائر والمساهمة في تحقيق التنمية السياحية.
- العمل على خلق مناخ استثماري مناسب من أجل جذب المستثمرين والسياح إلى داخل البلد.
- الحد من المعوقات والقيود التي تحد من قدرنه على تمويل الاستثمارات السياحية.
- توفير قطاعات خدماتية مثل النقل، الأمن، النظافة، الصحة، نظام معلومات رقمي تساعد على تطوير القطاع السياحي.

آفاق الدراسة:

- دراسة محددات السياحة (دراسة حالة الجزائر)
- تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في الجزائر.
- إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر.
- دراسة مقارنة بين أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية.
- دراسة مقارنة بين أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

الشكر والتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نشكر الله عز وجل وأحمده على إتمامي لهذا العمل.

ونتقدم بخالص الشكر وفائق الاحترام والتقدير إلى كل من ساعدنا ولو بدعاء في انجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " تهتان مراد" الذي شرفني بإشرافه على إنجاز هذه المذكرة وعلى نصائحه القيمة كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

ولا يفوتني أن أتقدم إلى الشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل سيد علي صغيري الذي ساعدني في عملي وجميع الأساتذة الذي قاموا بتدريسي.

وفي الأخير نود أن نشكر كل من وجه إلينا نصيحة أو دعى لنا في ظهر الغيب.

تمهيد:

لقد شهد قطاع السياحة في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي، نموا متزايدا وأصبحت السياحة تحتل موقعا متميزا في اقتصاديات الدول لتصبح أول وأهم صناعة عالمية، على الأقل من حيث رأس المال المستثمر ومن الأيدي العاملة المستخدمة.

فالاستثمارات بشتى أنواعها ومجالاتها، لابد لها أن تواكب تطورات قطاع السياحة وأن تستخدم أكثر التسهيلات تطورا وأفضل الخدمات سرعة، خاصة من قبل الدول النامية والتي تحتاج إلى تلك الاستثمارات وتحاول الاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن عليها في هذا الشأن أن تنقل تكنولوجية تلك الاستثمارات وتقنيتها العلمية والعملية، وأن تحاول دعم تلك الاستثمارات من مواردها المحلية بقدر الإمكان، للمحافظة على العملة الصعبة داخل الدولة وجلب المزيد منها.

حتى سنوات قليلة مضت، كانت بعض المناطق تعتبر متخلفة وكانت قرى مهجورة تفتقر لأدنى وسائل الراحة، وبفضل الاستثمارات السياحية أصبحت حاليا هذه المناطق مكانا لارتياد العديد من السياح سواء محليين أو من الخارج . وأصبحت هذه المناطق تساهم إلى حد كبير في اقتصاد هذه المنطقة.

ومما لا شك فيه أن الاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين تتمحور أولهما في الضمانات وثانيهما في الحوافز، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر مناخ ملائم وبيئة استثمارية محفزة تتضمن في فحواها الاستقرار السياسي والاقتصادي، مع التأكيد على ضرورة توفر البنية التحتية الملائمة للاستثمار السياحي ووجود وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع.

وفي هذا الصدد سنعمل محاولين بسط أهم الأفكار والأساسيات المتعلقة بالاستثمار كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار السياحي.
- المبحث الثالث:الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي وآثاره.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار

يعتبر الاستثمار من القضايا الجوهرية التي تلقى اهتمام كل الأعوان الاقتصاديين ودراستها، كونه يشكل الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما يعتبر وسيلة للقضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية والازدهار كما يعتبر جد مهم لحياة المؤسسات. وزاد الاهتمام به في عصر عولمة للوصول إلى سوق عالمي واحد دون حواجز أو قيود جمركية وإدارية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه

أولا: تعريف الاستثمار.

يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية نالت اهتمام العديد من المفكرين والكتاب والاقتصاديين الذين اختلفوا في تحديد مفهومه، فتعددت بذلك التعاريف سنتعرض للبعض منها فيما يلي:

✓ "هو تسخير الأموال من خلال إيجاد أو اقتناء أصول تكون التدفقات النقدية المتولدة عنه مستعجلة أو مقسمة على فترات زمنية[1].

✓ الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل[2].

✓ كما عرفه المشرع الجزائري على أنه: عملية خلق وتوسيع القدرات وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس المال من طرف المساهمين في نشاطات إنتاج السلع والخدمات[3].

✓ الاستثمار هو الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وعلى أساس هذا التعريف يكون الاستثمار هو الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات والآلات والمباني والأثاث ووسائل النقل وطرق المواصلات زائدا الإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلات وغيرها من الأصول أو زيادة إنتاجها، فهو بذلك الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع. والاستثمار الإجمالي يشمل الإنفاق على إهتلاكات الأصول، أما الاستثمار الصافي يكون بعد طرح هذه الاهتلاكات[4].

---

[1]– حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة: مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 41.

[2]– محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 1999، ص07.

[3]– المادة2 من المرسوم التشريعي رقم 93–12 بتاريخ 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 1993/10/10.

[4]– بوعقلين بديعة، الإسثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، التخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 46.

✓ هو تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل[1].

✓ ويعرف كذلك على أنه الآلات الحديدية والمباني الجديدة والتي يتوقع أن تنتج سبيلا من الدخل في المستقبل، كذلك يشمل الاستثمار التغير في المخزون من قبل قطاع الأعمال. فالاستثمار عبارة عن الإنفاق على المعدات الرأسمالية الجديدة والمصانع والتغيرات في المخزون. ومن الواضح أن الإنفاق الذي يؤدي إلى خلق التوظيف هو الإنفاق الذي يؤدي إلى خلق مصانع أو آلات أو بواخر أو إنشاءات رأسمالية وهذا النوع من الإنفاق هو النوع الذي يعينه الاقتصاديون عندما يتحدثون عن الاستثمار، فإذا تعاقدت بعض الشركات الصناعية مع منتجي الآلات على إنتاج بعض الآلات اللازمة لها فإن هذا يعتبر استثمار لأنه سيجعل منتجي الآلات يحافظون أو يزيدون من القوة العمالية المستخدمة لديهم، أما شراء الشركات والآلات والمباني الموجودة والمنتجة فعلا، فلا يعتبر الاستثمار من ناحية المجتمع وإنما هو نقل الملكية من فرد إلى أخر[2].

✓ هو طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما تولد عنه، ويقصد به أيضا زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع مثل إقامة المباني والمصانع والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد بمثابة تكثير اقتصادي للمجتمع[3].

ثانيا: أنواع الاستثمار

✓ الاستثمار الخاص: وهو ذلك الاستثمار الذي يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل من أشكال الشركات الخاصة[4].

✓ الاستثمار العام: عندما يقوم القطاع العام بتكوين رأسمال حقيقي جديد، إما من فائض دخله على إنفاقه العادي، وإما من حصيلة القروض التي يطرحها للاكتتاب العام، وإما من القروض الأجنبية التي يحصل عليها

---

[1]– جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 251.

[2]– كبير مولود، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014، مجلة البديل الاقتصادي، ص 255.

[3]– أحمد برادي، الاستثمار السياحي وأثره على الاستدامة البيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 07، العدد 05، 2018، ص16.

[4]– وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر: دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018، ص 361.

من الهيئات أو الحكومات الأجنبية[1].

✓ الاستثمار المختلط: هذا النوع تكون فيه ملكية الاستثمار مقسمة بين طرف خاص وطرف عمومي، حيث يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد، مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة ومؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة[2].

✓ الاستثمارات الحقيقية: هو الاستثمار العيني كإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة، والذي يترتب عنه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة، كما يترتب عنه إضافة صافية من التكوين رأس مالي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق مستويات مناسبة من النمو في الناتج الداخلي، وتظهر أهميته باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي الذي يتكون من جانبان وهما الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري[3].

✓ استثمار الموارد البشرية: إن الرأسمال البشري، يظهر كنفقات عند استعماله، كعامل من عوامل الإنتاج، والتي تمثل مجموع الكفاءات الإنتاجية الفردية المتعلقة بصحة الفرد والكفاءة الفيزيولوجية، وخبرته في العمل، وتكوينه وتدريبه المهني في الميدان. وعليه فإن توظيف فرد ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين يؤدي إلى إضافة في أرباح وإنتاجية هذه المؤسسة[4].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار

يخضع أي استثمار لجملة من المحددات تتحكم باتخاذ القرار تجاهه، باعتبار أن الاستثمار دالة غير مستقرة وتتأثر بالعديد من المتغيرات، لذا وجب عند اختيار قرار الاستثمار يتعين دراسة مجموعة من العوامل الأساسية والتي تتمثل في عوامل تنظيمية وعوامل داخلية وعوامل خارجية يمكن أن نوجز أهمها في ما يلي:

✓ سعر الفائدة: تعني ارتفاع معدلات الفائدة تخفيض القيمة الحالية لمتدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها في المستقبل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض فرص الاستثمار، وهو الشيء الذي يجعل من معدلات الفائدة من

---

[1]– بوعقلين بديعة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2]– وليد معافة، مرجع سابق، ص 361.

[3]– ناظم محمد نوري الشمري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 1999، ص 120.

[4]– قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 26.

بين المحددات الرئيسية لقرارات الاستثمار، فقد قدم كينز فكرته في أن مستوى الاستثمار الكلي يتحدد بالتغيرات في سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار والعكس صحيح[1].

✓ التوقعات: يعتبر الاستثمار مغامرة تتعلق بالمستقبل ولذلك فإن المستثمر يتخذ قراراته الاستثمارية بناء على توقعاته بخصوص مستقبل النشاط الاقتصادي في المجتمع، فالتوقعات المتفائلة بخصوص ظروف الاستثمار مستقبلا تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار والعكس صحيح أو ترتبط التوقعات بخصوص المستقبل بطبيعة السياسات الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمارات أو لتوجيهها لمجالات معينة[2].

✓ الأرباح: يعتبر الربح هو المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار، ويقاس الربح عن طريق الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة، ولذلك فإن إتخاذ قرار الاستثمار يتطلب بيانات ومعلومات عن تكاليف الاستثمار وكافة النفقات المتوقعة طوال العمر الإنتاجي للمشروع، وتتمثل هذه التكاليف في تكاليف الثابتة مثل: تكلفة الأرض والمعدات والآلات، والتكاليف المتغيرة مثل تكاليف الطاقة والمواد الأولية، بالإضافة إلى ذلك يحتاج إتخاذ قرار الاستثمار إلى تقدير الإيرادات المتوقعة والتي تعتمد أساسا على نمو الطلب مستقبلا[3].

✓ العائد والتكلفة: إن الهدف الرئيس للاستثمار هو الحصول على عائد على هذه الاستثمارات كما لا يجب إهمال التكاليف، فالطرق العادية لتقييم الاستثمارات هو القيام بالتحليل الاقتصادي وعليه يجب حساب العائد على الاستثمار ومقارنته بالتكاليف.

✓ درجة المخاطرة: المخاطرة هي احتمال فضل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع من الاستثمار، وكلما زادت احتمالات تحقيق مردود أو عوائد أو تدفقات نقدية أقل من المتوقع على الاستثمار كلما زادت درجة المخاطرة، فالعلاقة بين الاستثمار ودرجة المخاطرة علاقة عكسية، فكلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها النفقات الاستثمارية والعكس، لذا يجب توفر الحد الأدنى من المخاطرة للمضي قدما في إنشاء الاستثمار[4].

---

[1]– محمد إسلام مالكي، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر والإجراءات المتخذة لتطوير، مذكرة متقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر، 2016/2015، ص 75.

[2]– أحمد رمضان سعد الله، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2003، ص 91.

[3]– سهام العوفي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، المدية، 2013/2012، ص 11.

[4]– لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، 2018/2017، ص 63.

✓ معدل التغيير في الدخل: إن الاستثمار لا يتأثر بالدخل بقدر ما يتأثر بالتغيير الحاصل فيه، وذلك حسب نظرية المعجل، وهذا يعني أنه إذا كان معدل النمو سريع في ما يتعلق بإجمالي الناتج القومي المحلي من السلع والخدمات، فهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص استثمارية ومنه إمكانية رفع في حجم المبيعات في المستقبل في حالة تحقيق تلك الاستثمارات، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاك تستدعي زيادة مطابقة لها في جانب الإنتاج أي طاقة إنتاجية جديدة، ومنه فإن ارتفاع مستوى الدخل القومي ينتج عنه زيادة في ارتفاع مستوى الاستثمار[1].

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار

✓ الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في[2]:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوة العاملة ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
- العمل على زيادة السلع والخدمات وعرضها في السوق المحلي وذلك لزيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني، وهذا من أجل إشباع حاجة المواطنين.
- زيادة العائد والمردود الاقتصادي وذلك عن طريق تعميق التصنيع المحلي.

✓ الأهداف الاجتماعية: تشمل ما يلي:

- توفير البنى القاعدية الضرورية للمجتمع نتيجة شق وتعبيد الطرقات وتشييد الجسور وبناء المطارات والموانئ وغيرها من الهياكل والبنى الضرورية التي صار النشاط الاقتصادي المعاصر لا يمكنه الاستغناء عنها.
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة.
- توفير فرص عمل وتحسين مهارات ومعرفة الأفراد للحد من استنزاف الخبرات الوطنية نحو الخارج.

---

[1]– محمد إسلام مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2]– ادم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص07.

- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المجتمع وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.

✓ الأهداف التكنولوجية:وتتمثل فيما يلي:

- جلب التكنولوجيا وأحدث أساليب الإنتاج من الخارج.
- تجديد أو استبدال التكنولوجيا المحلية القديمة بتكنولوجيا أكثر حداثة وأكثر مردودية للنهوض بالتنمية الوطنية.
- تدويل الأبحاث والأنشطة التنموية للشركات الكبرى بعدما كانت محتكرة في مناطق معينة.
- الاستفادة من الأنماط والأساليب التكنولوجية الحديثة التي تتلاءم مع الظروف والاحتياجات التنموية.

✓ الأهداف السياسية: يمكن إجمال هذه الأهداف في النقاط التالية:

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

المبحث الثاني: ماهية الإستثمار السياحي.

المطلب الأول:مفهوم الإستثمار السياحي وأنواعه.

أولا: مفهوم الإستثمار السياحي.

✓ الاستثمار السياحي هو إقامة أي منشأة أو مشروع أو فعالية أو نشاط يقصده الناس لقضاء وقت ممتع ومفيد.

✓ يتعلق الاستثمار السياحي بتوفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة مشروعات سياحية[1].

✓ إن الاستثمار السياحي يعتبر القاعدة أو الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة وذلك لما يوفره من شروط أساسية لتنمية وتطوير هذا القطاع، فهو يعد مكملا لمنتوج سياحي راقي يجلب عدد هام من السياح، ومنه فالاستثمار السياحي هو عبارة عن استثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين (الإقامة، المأكل، النقل...) وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية مقابل أجر محدد[2].

✓ الاستثمار السياحي هو توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية وممكن أن يكون غير مباشر كتشييد طرق وبناء مطارات[3].

✓ هو كل إقامة لمنشات سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية[4].

---

[1]- ملاحي رقية، واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد5، 2014، ص 41.

[2]- طيبي محمد أمين، الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسة، تخصص قانون اقتصادي، سعيدة، 2016/2015، ص 6.

[3]- تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 38.

[4]- سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2، 2017، ص 7.

✓ الاستثمار السياحي على أنه القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة وزيادة تحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا النشاط[1].

✓ أما منظمة السياحة العالمية فتعرف الاستثمار السياحي كما يلي: هو التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أصول ثابتة واقعة داخل النطاق الاقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها[2].

ثانيا: أنواع الاستثمار السياحي.

تصنف عادة الاستثمارات السياحية في مجال صناعة السياحة وفقا للجهة التي تقوم بالاستثمار أي الجهة التي تتولى الإنفاق والتمويل الاستثماري، أو إدارة المشروع الاستثماري وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الاستثمارات السياحية إلى نوعين هما: استثمارات سياحية عامة واستثمارات سياحية خاصة يمكن تلخيصها في الجدول التالي[3]:

الجدول رقم (1): أنواع الاستثمارات السياحة.

وجه المقارنة	استثمارات سياحية عامة	استثمارات سياحية خاصة
من حيث مجالات الاستثمار	ينقسم الإنفاق الاستثماري إلى ثلاث أنواع: -إنفاق على الأراضي والمباني، مثل مراكز الترقية العامة، المتاحف، الحدائق العامة...الخ. -الإنفاق على المعدات والتجهيزات مثل نظم الحجز الآلية، تجهيزات الترقية والتسلية المختلفة...الخ. -الإنفاق على إنشاء البني التحتية الأساسية اللازمة لمناطق الاستثمار السياسي مثل: شبكات الطرقات، والاتصالات، المياه قنوات الصرف، الكهرباء،....الخ.	يكون الإنفاق الاستثماري هنا موجه إلى إنشاء الفنادق وهياكل الترقية الخاصة الأخرى، شركات السياحة والطيران...الخ وغيرها من أدوات تقديم الخدمات السياحية.
	-مشروعات يقوم القطاع العام فقط بتمويلها.	يأخذ الإنفاق الاستثماري وفقا

[1]- فاطمة فرج سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد19، 2015. ص 2.

[2]- بليل فدوى، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2010/2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، المدية، 2012/2011، ص 17.

[3]- زغاش عبد القادر، دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات الساحلية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2016/2015، ص 9.

من حيث شكل الاستثمار	-مشروعات مشتركة بين القطاع العام والخاص المحلي أو الأجنبي. -مشروعات ممولة من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ولكنها تتمتع ببعض المحفزات والضمانات المقدمة من طرق القطاع العام.	لشركات الاستثمار حسب القانون التجاري المعمول به بالبلد وقد يكون صاحب الملكية فردا واحدا أو مجموعة من الأفراد أو المساهمين.
حسب طرق تمويل الاستثمار	-إيرادات التشغيل وتكون قليلة في القطاع العام. -حصيلة الضرائب المختلفة. -القروض بأنواعها. -المكاسب المحصلة من البورصة.	-الأرباح المحتجزة للمشروعات الاستثمارية. -الأسهم التي تطرح للبيع والسندات. -القروض بأنواعها. -المساعدات الحكومية.
حسب أساليب تقييم الاستثمار.	طريقة تحليل التكاليف والعائد يتم من خلالها مقارنة التكاليف بالعوائد المحققة من المشروع الاستثماري، حيث بزيادة التكاليف عن العائد الاقتصادي مع وجود عائد اجتماعي كبير يصبح المشروع الاستثماري ذو جدوى اقتصادي، لأن القطاع العام لا يهدف دائما لتحقيق الربح بقدر ما يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.	يتم تقييم المشاريع السياحية الخاصة بعدة أساليب وعندما تكون التكاليف أكبر من الإيرادات يصبح المشروع الاستثماري ليس له جدوى اقتصادي ومن أهم هذه الطرق: -طريقة الاسترداد. -طريقة معدل العائد الداخلي. -طريقة متوسط العائد على الاستثمار. -طريقة القيمة الحالية الصافية.

المصدر: زغاش عبد القادر، المرجع سبق ذكره، ص 10.

المطلب الثاني: محددات نمو الاستثمار السياحي وخصائصها.

1. محددات نمو الاستثمار السياحي.

أولا: طبيعة ومصدر الاستثمارات والموقع الجغرافي.

إن قرب البلد من الأسواق التي تلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية (الأسواق المصدرة للسياح) له دور كبير على حجم التدفق السياحي لاعتبار توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائط المواصلات خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية.

كل ذلك إضافة إلى تمتع السوق السياحي بمقومات السياحة يعد سببا واضحا لنمو الاستثمارات السياحية. إلا أن تلك الأنشطة السياحية تتطلب موارد ليست قليلة المرافق الأساسية التي تخدم السياحة كمرافق البنية التحتية والخدمات العامة التي عادة ما تتطلب قروضا طويلة الأجل للدول النامية. في هذا الصدد لدينا نوعين من الاستثمارات التي بات من الضروري تحقيق التوازن بينهما نذكرهما:

- تبعا لمعيار القطاع العام والقطاع الخاص: عادة تقوم الحكومة بتوجيه الاستثمار في قطاع السياحي إذا اعتبر قطاعا استراتيجيا في خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وهذا ما قد يعيق أنشطة القطاع الخاص.

- تبعا لمعيار الاستثمار المحلي والأجنبي: فالاستثمارات الأجنبية قد تنقل معها رؤوس أموال وخبرة التكنولوجيا، وهنا يجب مراعاة ألا يفضي ذلك على تحصيل المشروعات السياحية والفندقية خاصة الأجنبية على معظم المكاسب السياحية وإلا أصبحت عائدات استثمارات مجرد عائدات هامشية[1].

ثانيا: التسهيلات والحوافز مقدمة.

هناك العديد من الأنواع المقدمة على شكل تسهيلات سياحية سواء أكانت من أجل زيادة الحركة السياحية أو من أجل تحفيز قيام المزيد من المشروعات السياحية، نقسمها إلى نوعين هما[2]:

- **تسهيلات سياحية:** إن توفير الأرض بأسعار تشجيعية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر خارج الموقع أو ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث تتردد التكلفة مقابل المنشآت، [3]وتوفير شبكة طرق جيدة، ووسائل اتصال وخدمات فعالة وتوفير الأمن وتسهيلات الإقامة وتوفير السلع الكمية والنوعية، كل ذلك كفيل باستيعاب المزيد من السياح وقيام المزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية، وهنا تلعب المنافسة دور كبير خاصة على مستوى الإقليمي من حيث التكلفة والسعر خصوصا من قبل (المجموعة السياحية) التي تشكل دعامة حركة السياحة الخارجية للعديد من الدول[4].

---

[1]– ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن الحصيلة والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة في فرع التخطيط بمعهد العلوم الاقتصادية في جامعة الجزائر، الجزائر، 1997/1996، ص ص 41/40.

[2]– مسعود سالم، دراسة النظام القانوني للإستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق، الجزائر، 2004/2003، ص 37.

[3]– محمد يونسي، سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016/2015، ص 45.

[4]– مسعود سالم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- **حوافز وإعفاءات مقدمة:** يجب أن تستهدف سياسات وقوانين تشجيع الاستثمار في الدول النامية تحفيز القطاع الخاص واجتذاب المزيد من الاستثمارات لتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة[1]، وتنوع صور المساعدات المالية التي تقدم للمستثمرين في القطاع السياحي وأهم صورها[2]:

1. **الإعانات:** وهي تنقسم إلى إعانات نقدية وإعانات عينية.

- الإعانات النقدية: وهي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها الحكومة إلى المستثمرين السياحيين في المناطق التي تستهدف تنميتها سياحيا، وتكون هذه الإعانات في شكل نسبة من التكاليف الاستثمارية.

- الإعانات العينية: تتمثل هذه الإعانات في الأراضي لإقامة المشروعات عليها، وتتّخذ عدة أشكال، فقد تكون في شكل تقديم الأرض دون مقابل أو بسعر منخفض أو تكون في شكل حق انتفاع لمدة معينة وبشروط معينة[3].

2. **القروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة:** تمنح هذه القروض للمستثمرين في المشاريع الهامة من خلال البنوك والمؤسسات الحكومية الخاصة، ويمنح هؤلاء فترة سماح قبل البدء في سداد أقساط القرض لمدة سنة أو ثلاثة سنوات من تاريخ بدء تشغيل المشروع وتتراوح آجالها من 20 إلى 25 سنة[4].

3. **الإعفاءات الضريبية والجمركية:** تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة معينة وأحيانا إعفاءات جزئية للسنوات الأولى للمشروع، من جهة أخرى تقرر بعض الدول النامية إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات اللازمة لإنشاء أو تجهيز المنشآت السياحية والفندقية.

4. **المساعدات الفنية:** ونجد إعفاءات ضريبية كاملة (الضرائب العقارية والدخل) لمدة تبلغ 5 سنوات وأحيانا إعفاءات جزئية تتراوح بين 10 و15 سنة،[5] وتكون هذه المساعدات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع السياحية، وتدريب الإطارات العاملة في القطاع في معاهد ومدارس خاصة بهذا الغرض من أجل رفع كفاءتهم المهنية[6].

---

[1]- ريان درويش، مرجع نفسه، ص 41.

[2]- محمد يونسي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3]- بلبل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4]- محمد يونسي، مرجع نفسه، ص 46.

[5]- مسعود سالم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[6]- محمد يونسي، مرجع نفسه، ص 46.

5. **تقديم مزايا للاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي:** كالأمان والسيولة والعائد وسهولة تحويل الأرباح، وتوفير المناخ المناسب والاستقرار السياسي والاقتصادي[1]والسياحي وحماية رؤوس الأموال الأجنبية[2].

ثالثا: وسائل تدفع بنمو الاستثمارات السياحية.

تتعدد وسائل فع الاستثمارات السياحية إلى الأمام، حيث تأخذ طرقا أو فعاليات عدة أهمها[3]:

- **تخطيط سياحي علمي شامل:** التخطيط هو النظر للمستقبل لتحقيق الأهداف ورسم الأساليب العلمية والعملية لبلوغها ولمحاولة التغير في الحياة الاجتماعية والتنبؤ بها ومحاولة تنظيمها والتأثير فيها، لذلك فإن الحكومات توسع أهدافها وتوجهاتها في مجال التنمية السياحية لأبعد من فوائدها الاقتصادية، فالتخطيط يصبح مهما وحيويا أكثر للنجاح في تحقيق تلك الأهداف، ونمو السياحة خلق ضغطا على الدول لاستخدام التخطيط كوسيلة لخلق مواقع ذات نوعية متميزة.
- **الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة:** لابد من إعداد دراسات تبرز كمية ونوعية المنتجات السياحية الناتجة عن العملية الاستثمارية، وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية والتعريف بها عن طريق الترويج لها،[4] وتحتاج تلك الدراسات إلى خبرة كبيرة محلية وأجنبية متخصصة، كالدراسات التي تقوم بها أقسام الأبحاث العلمية للجامعات، والدراسات المعدة في اتفاقيات التعاون بين الحكومات[5].
- **التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية:** لا بد من تنظيم جيد وفعال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر آثارها النفعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وعلى حجم الحركة السياحية. وشكل هذا التنظيم يختلف من بلد لآخر تبعا لأهمية التي يوليها لهذا الاستثمار، خاصة من قبل القطاع الخاص والمحلي والأجنبي. وقد تقوم بتلك الاستثمارات مؤسسات مستقلة تتمتع بخبرة واسعة وغالبا ما تكون تحت إشراف حكومي أثناء إشراف تلك المؤسسات ومتابعتها لعملية الاستثمار ولتحقق التكامل بين الخطة الاقتصادية والخطة السياحية[6].

---

[1]- عشويتي الحسين، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم علوم الاقتصادية، الجزائر، 2009/2008، ص 124.

[2]- بلبل فدوى، مرجع نفسه، ص 22.

[3]- حيزية حاج الله، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[4]- محمد يونسي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[5]- مسعود سالم، مرجع نفسه، ص 39.

[6]- ريان درويش، مرجع سبق ذكره، ص43.

2. خصائص الاستثمار السياحي.

- يستلزم رؤوس أموال ضخمة وتمويلات طويلة المدى.
- يتطلب آجال انجاز طويلة نسبيا تتراوح عادة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.
- يبدأ في تحقيق المردودية المالية على المدى المتوسط بعد الفترة تتراوح ما بين اثنين إلى ثلاث سنوات حسب طبيعة وحجم الاستثمار[1].

المطلب الثاني: محفزات ومعوقات الاستثمار السياحي.

أولا: محفزات الاستثمار السياحي: وتشمل على مجموعة من العوامل منها:

العوامل القانونية والتشريعية: تعتبر العوامل القانونية والتشريعات من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار السياحي فعندما تكون هناك قوانين تشجع الاستثمار وتشريعات تعطي ضمانات للمستثمرين فإن هذا يجعل من المستثمرين يقبلون الاستثمار في هذا البلد وفي هذا القطاع ووجود قوانين حماية المستثمرين.

✓ **العوامل السياسية والأمنية:** وهي عوامل تؤثر على القطاع السياحي بأثر كبير ومن ثم تؤثر على الاستثمار في هذا القطاع ويمكن تلخيصها في:

- الاستقرار السياسي.
- الإرادة السياسية لتطوير القطاع السياحي[2].
- توفير الأمن للمشاريع السياحية لأن كل المستثمرين لا يمكن أن يستثمروا أموالهم في بيئة غير آمنة.
- استقلالية القضاء والعدالة وتطبيق القانون.

✓ **العوامل الاقتصادية والبشرية:** إن العوامل الاقتصادية لها كذلك دور مهم في جلب المستثمرين وذلك من خلال العديد من النقاط وهي:

- الاستقرار الاقتصادي: إن الاستقرار الاقتصادي يجعل من المستثمرين لا يهابون استثمار أموالهم في المشاريع السياحية لأنه عند ما يكون هناك استقرار اقتصادي تنقص درجة المخاطرة والعكس صحيح.
- حجم السوق السياحي: فكلما كان السوق السياحي كبير تشجع المستثمرين في الاستثمار في هذا القطاع.

---

[1]– صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة لنيل شهادة الماجستير في فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2007/2006، ص144.

[2]– إبراهيم بوناب محمد أمين، أهمية قطاع الصناعة التقليدية ودوره في تنمية القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2013/2003)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، الجزائر، 2015/2014، ص ص 27/26.

- الاتفاقيات الثنائية بين الدول في مجال ضمان الاستثمار وكذلك في مجال الضرائب.
- توفر المشاريع السياحية ذات الجدوى الاقتصادية.
- مدى وجود منافسين في هذا المجال[1].

✓ **العوامل البشرية:** وتتمثل في:

- توفر مراكز سياحية تقوم بتدريب العمال في هذا القطاع يجعل من المستثمر يتخلص من مشكلة العمال المهرة.
- توفر يد عاملة مؤهلة في هذا القطاع.
- درجة الوعي الثقافي لدى السكان يشجع على الاستثمار السياحي[2].

✓ **العوامل الطبيعية والبنى التحتية:** وتتمثل في[3]:

- توفر الموارد الطبيعية تشجع على الاستثمار فكلما كانت هناك موارد طبيعية موارد أولية كانت أو مناظر طبيعية كلها تشجع على الاستثمار.
- توفر شبكة النقل الجيدة يشجع المستثمرين لأنها تخفض من تكلفة المشروع السياحي.
- توفر الاتصالات الحديثة يشجع على قدوم المستثمرين.
- توفر مطارات وشركة نقل جوي يساعد على قدوم المستثمرين لأنه يشجع في حركة السياحة.
- وجود الإرث الثقافي والمعالم التاريخية يشجع المستثمرين على الاستثمار.

ثانيا: معوقات الاستثمار السياحي. أهم ما يعيق الاستثمار في مجال السياحة ما يلي[4]:

- النقص الملحوظ في العمل المؤسساتي للسياحة كصناعة متطورة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، إذ أن عدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعتبر عائقا أساسيا في تقدمه، ويجعل هذا النشاط ضعيفا محليا في مواجهة السياحة بأماكن أخرى ويصبح العائد متواضعا.
- نقص في الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين بسبب ضآلة المداخيل وعدم القدرة على الحصول على قروض من البنوك.

---

[1]– تريكي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2]– إبراهيم بوناب محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3]– تركي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[4]– حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في تخصص مالية، نقود وبنوك، قسم علوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006، ص 77.

- خطوط النقل الجوي وضريبة الدخول فعدم توافر خطوط نقل جوية حديثة ومؤهلة وبأسعار تنافسية أمر يعيق الاستثمار السياحي.

- عدم تحديث الفنادق وأماكن الإقامة المتوفرة وعدم إضافة خدمات جديدة وتجهيزات وأمور مكملة للسياحة.

- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

- صعوبة وتعقد الإجراءات البيروقراطية بما فيها إجراءات التسجيل والحصول على ترخيص[1].

- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية: رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلا أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء العديد من المراحل قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته[2].

- عدم وجود قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي وقوانين وتحفيزات للاستثمار في هذا المجال الذي يوصف بكبر مدة الاستثمار.

- عدم وعي رجال الأعمال خاصة المحليين للربحية الناتجة عن الاستثمار في هذا القطاع.

- عدم قناعة العديد من الحكومات بأهمية القطاع السياحي في دفع عملية التنمية لكل القطاعات.

- تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض الأرباح.

- ارتباط الاستثمار السياحي بالبيئة السياسية والأمنية مما يجعله كثير المخاطر خاصة في البلدان غير المستقرة.

- النظرة السلبية للمجتمع خاصة في بلدان العالم الثالث للمستثمر في القطاع السياحي وخاصة الجزائر.

- نقص العمالة المؤهلة في هذا القطاع مما يجعل المستثمرين يرون بأن تأهيل العامل وتدريبه يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار ومن ثم تقليل الأرباح.

- صعوبات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وتهرب البنوك من تمويلها لأن العائد يتحقق بعد مدة طويلة نسبيا بالاستثمارات الأخرى[3].

- قصور في الوعي وعدم كفاءة أصحاب المشاريع الاستثمارية في المجال السياحي[4].

---

[1]– حيزية حاج الله، مرجع نفسه، ص78.

[2]– وليد معافة، مرجع سبق ذكره، ص 367.

[3]– تريكي العربي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[4]– وليد معافة، مرجع نفسه، ص 367.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي وآثاره

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية المباشرة

أولا: أهمية الاستثمار السياحي في تحسين ميزان المدفوعات.

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بأثرها على الميزان المدفوعات في الدولة ومدى مساهمتها في جلب العملات الحرة بظروف سريعة ومستمرة ومرنة[1]. يتم ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية في الدولة متزامنا مع ما تحصل عليه من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي[2].

للسياحة أثر كبير في ميزان المدفوعات، فدخول السياح الأجانب إلى القطر يصاحبه دخول للعملات الأجنبية، وخروج السياح المواطنين إلى الخارج القطر يصاحبه خروج للعملات الأجنبية، وقد يستوجب الأمر نستورد خدمات القوى العاملة أو سلع وبضائع تستخدم في النشاط السياحي، وأيضا يصاحب هذه العملية خروج للعملات الأجنبية من دائرة الاقتصاد القومي وقد يتم نصدر خدمات القوى العاملة أو سلع وبضائع سياحية يصاحبها دخول العملات الأجنبية[3].

ثانيا :أهمية الاستثمار السياحي في زيادة الدخل الوطني.

يؤثر الاستثمار السياحي على الدخل الوطني انطلاقا من الأهمية المقدمة للقطاع السياحي من طرف الاقتصاد الوطني، فكلما زادت هذه الأهمية أدت إلى تأثير ايجابي على الدخل الوطني، وذلك من خلال إحداث القيمة المضافة (الأجور التي تدفع لمعاملين، الأرباح، الدخول التي تحقق لمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى)، كما تكمن هذه الأهمية في المشروعات الاستثمارية الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع السياحي، والنجاح في تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى[4].

ثالثا :أهمية الاستثمار السياحي في توفير مناصب الشغل.

---

[1]– أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008/2007، ص 348.

[2]– بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3]– مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 120.

[4]– محمد سلام مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

تساهم الاستثمارات السياحية في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في القطاع السياحي، حيث أن كل غرفة فندقية جديدة يترتب عنها 2.75 فرصة عمل في مجال المؤسسات الفندقية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أوضحت أن فرص العمل المتولدة عن وحدة واحدة من وحدات القطاع السياحي يترتب عنها ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من القطاعات الأخرى، أي الاستثمار في القطاع السياحي يؤدي إلى توفير فرص عمل تفوق الاستثمار في مجلات أخرى، إلى جانب ما تحققه السياحة من فرص عمل مباشرة، فإنه تتولد عنها فرص عمل غير مباشرة في القطاعات الأخرى المساندة والتي يعتمد عليها القطاع السياحي مثل مجال النقل والمواصلات، التأمين والبنوك، مجال الدعاية والإعلان، مجال الصحة، وغيرها[1].

هناك عدة تصنيفات لأنواع العمالة الناتجة عن النشاط السياحي كما يلي:

✓ **طبقا لصلة العمل**: إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية والمشروعات المرتبطة بها (مرفقية، وخدماتية تكميلية) يعمل على توليد ثلاثة أنواع من العمالة، هي[2]:

- العمالة المباشرة :تشمل فرص العمل المتاحة في المنشآت السياحية والفندقية كالمطاعم ووكالات الأسفار.
- العمالة غير المباشرة :تشمل فرص العمل التي تتولد في القطاعات التي تعتمد عليها المنشآت السياحية والفندقية (الزراعة، الأثاث، المباني...).
- العمالة المحفزة: هو مجمل مناصب العمل غير السياحية بطبيعتها ولكنها تنتج سلعا وخدمات تستهلك من طرف السواح مثل الصحة والحرف وغيرها.

ب- **طبقا لمدى استمرارية العمل في النشاط السياحي**: ويقسم إلى:

- العمالة الدائمة: وهي القوى العاملة في النشاط السياحي التي لا تتأثر بمفهوم الموسمية والتذبذبات التي تحصل خلال السنة للطلب السياحي.
- العمالة الموسمية: وهي تلك العمالة التي تكون مؤقتة، والتي يلجأ إليها القطاع السياحي من أجل تغطية العجز لمواجهة قوى الطلب المتزايدة على النشاط السياحي في فترات الذروة[3].

✓ **طبقا للاختصاص**: وتقسم إلى:

---

[1]- محمد يونسي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]- د.نجار حياة، واقع آليات تمويل الاستثمارات السياحية ودورها في تطوير الصناعة السياحية بالجزائر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة أوراق اقتصادية العدد1، ديسمبر 2017، ص 5.

[3]- محمد سلام مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

1. عمالة سياحية متخصصة: وتشمل الجهاز الإداري والخدمي والعاملين في القطاع السياحي ممن لديهم شهادات وخبرات متخصصة بالسياحة والفندقة كالمدراء، المضيفين، عمال الخدمة و الطباخين....

2. عمالة فنية متخصصة في مجالات غير سياحية، ولكنها في نفس الوقت تعمل في النشاط السياحي ولها دور كبير في تمشية أمور الخدمات السياحية كالكهربائي، المهندس والفني الذي يشرف على أمور الصيانة والماء والأمور الفنية الأخرى.

د- **طبقا للمهارة والكفاءة التي يتمتع بها الفرد:** وتقسم إلى:

1. العمالة الماهرة: وتشمل العاملين الذين يتمتعون بمهارات وكفاءات إدارية وفنية عالية ناتجة إما عن حصولهم على شهادات تخصصية أو لديهم خبرات طويلة في الأعمال التي يمارسونها، و عادة تكون نسبة العاملين الماهرين في القطاع السياحي عالية جدا.

2. العمالة غير الماهرة: وعلى الرغم من وجودها في القطاع السياحي إلا أنها تشكل نسبة قليلة، وكثير منهم قد أدخل دورات معينة لتعلم كيفية التعامل مع السياح وفق الأساليب الحديثة ودورات في اللغة ومجالات أخرى[1].

رابعا: أهمية الاستثمار السياحي في نقل التكنولوجيا:

تتأثر تكنولوجيا الدولة المستثمرة هي الأخرى بالاستثمار السياحي وخاصة من عملية الاحتكاك بالدول المصدرة، ومن بين تلك الآثار ما يلي[2]:

1. اقتباس فنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية.
2. إدخال تجهيزات جديدة وحديثة من شأنها أن تسهيل تقديم الخدمة وتمنح الدولة المستثمرة ميزة في عملية التنافسية.
3. تطوير وتحسين عملية تقديم خدمة السياحية بإتباع برامج تدريب حديثة لليد العاملة.
4. القيام ببحوث التنمية وتحديث في المجال للنشاط السياحي والفروع المرتبطة به.
5. ترسيخ مبدأ التكنولوجيا عمود من أعمدة التنمية السياحية وتطويرها[3].

خامسا: أهمية الاستثمار السياحي في ميزانية الحكومة.

---

[1]- بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2]- أبو قحف عبد السلام، إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 2004/2003، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3]- عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص24.

يكمن أثر الاستثمار السياحي على ميزانية الدولة في تمويلها من خلال الطرق التالية:

1. إن الحكومة في العديد من المجتمعات النامية هي المالكة للمنشآت السياحية والمجمعات الكبرى، وبالتالي فإن إي إيراد يكون لحساب الدولة ومنه فإن الإيرادات المحققة ستكون في جانب الإيرادات لميزانية الدولة.

2. يمكن أن يكون للحكومة حصة من القطاع السياحي وذلك بمعنى أن المنشآت السياحية هي تابعة للقطاع المختلط،أي شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، فإن للحكومة إيراد محقق يذهب إلى ميزانيتها.

3. أما الحالة الأخيرة وهي الملكية الكمية للقطاع الخاص، حيث يكون فيها أيضا عائد للميزانية الدولة والذي يترتب عف الضرائب التي تفرض على النشاط السياحي، وبالتالي فتمويل ميزانية الدولة واقع في جميع الحالات[1].

المطلب الثاني :الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار السياحي.

إن الدخل المتولد عن الاستثمار في النشاط السياحي لا تتوقف أثاره عند حدود القطاع السياحي وإنما تمتد إلى بقية القطاعات الأخرى، ويمكن ذكر ما يلي[2]:

أولا: أهمية الاستثمار السياحي في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى(المضاعف).

بصورة عامة يعرف المضاعف السياحي على أنه نسبة التغيرات الأولية والمتولدة في الدخل الوطني على التغيرات الأخرى، وبموجب هذا التعريف فإن المضاعف السياحي بالشكل الرياضي سيكون كالآتي:

$$\text{المضاعف السياحي} = \frac{\text{التغير في الدخل الوطني الناتج عن الإنفاق السياحي المتولد} + \text{التغير في الدخل الوطني الناتج عن الإنفاق السياحي الأولى}}{\text{التغير في الدخل الناتج عن الإنفاق السياحي الأولى}}$$

وهناك تعريف أخر للمضاعف السياحي على أنه عدد المرات التي ينتقل فيها الدخل السياحي من جهة لأخرى قبل أن يختفي أثره، هكذا فإنه بواسطة المضاعف السياحي نستطيع أن نتوصل إلى الدخل الكلي الناتج عن النشاط السياحي ليس فقط داخل حدود القطاع السياحي بل على مستوى القطاعات الأخرى أي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

[1]– محمد سلام مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2]– بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ثانيا: أهمية الاستثمار السياحي في تطوير البنى التحتية.

يعود الاستثمار السياحي عمى البنى التحتية بآثار جد ايجابية، لكف تكاليف الاستثمار يمكن أن تكون عائقا وراء تحقيق ذلك، إذ أن تحقيق المشاريع السياحية في المدن والعواصم الحضارية تكون منخفضة التكاليف نوعا ما إذا ما قورنت بتلك التي تنشأ في القرى والمناطق النائية وذلك لفقدانها لهياكل القاعدية والبنى التحتية (طرق، مجاري صرف المياه، الكهرباء، جسور أو السكك الحديدية)، وهذا ما يلقي العبء الأكبر على الاستثمار السياحي ويضخم من تكاليفه في سبيل تحقيق المشروع السياحي وفي الكثير من الأحيان ارتفاع التكاليف الاستثمارية في الدول النامية تكون سببا في صرف النظر عن تنفيذ المشروعات السياحية أو تأجيلها، ورغم كل ذلك يبقى الأثر الكبير للاستثمار السياحي في تطوير البنى التحتية بالمنطقة، وهكذا فبقدر ما تكون السياحة حافزا لإقامة وتنمية مشاريع المرافق الأساسية بقدر ما تكون هذه المرافق الأساسية عبئا ثقيل على التنمية السياحية[1].

ثالثا: أهمية الاستثمار السياحي في زيادة فرص الاستثمار.

مما لا شك فيه أن المشروعات السياحية من أكثر الاستثمارات جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والوطنيين، حيث تتعدد مجالات الاستثمار السياحي كأماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والسياحة العلاجية، وكذلك أماكن الترفيه واللهو، المسارح ودور السينما، المراكز الرياضية، المطاعم والكافيتريات. وهناك عدة أمور ترتبط بالاستثمار السياحي نجملها في ما يلي[2]:

1. اتجاه جزء من رؤوس الأموال إلى الإنفاق على الأصول الثابتة مثل شراء الأراضي والمباني، وتأثيث الفنادق والمنتجعات وكذلك المطاعم والمقاهي.

2. إن عائد الاستثمار في القطاع السياحي ليس بالسريع لهذا فإن العديد من الدول المستقبلة للسياح اتخذت العديد من الإجراءات لتشجيع جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، كتخصيص الأراضي أو منح حق الانتفاع بمقابل مادي بسيط، تسهيل الحصول على قروض بشروط ميسرة، إقامة بنية أساسية وخدمية مدعمة للمشاريع السياحية أو تقديم إعفاءات ضريبية لفترات معينة.

رابعا :أثر الاستثمار السياحي على المستوى العام للأسعار.

---

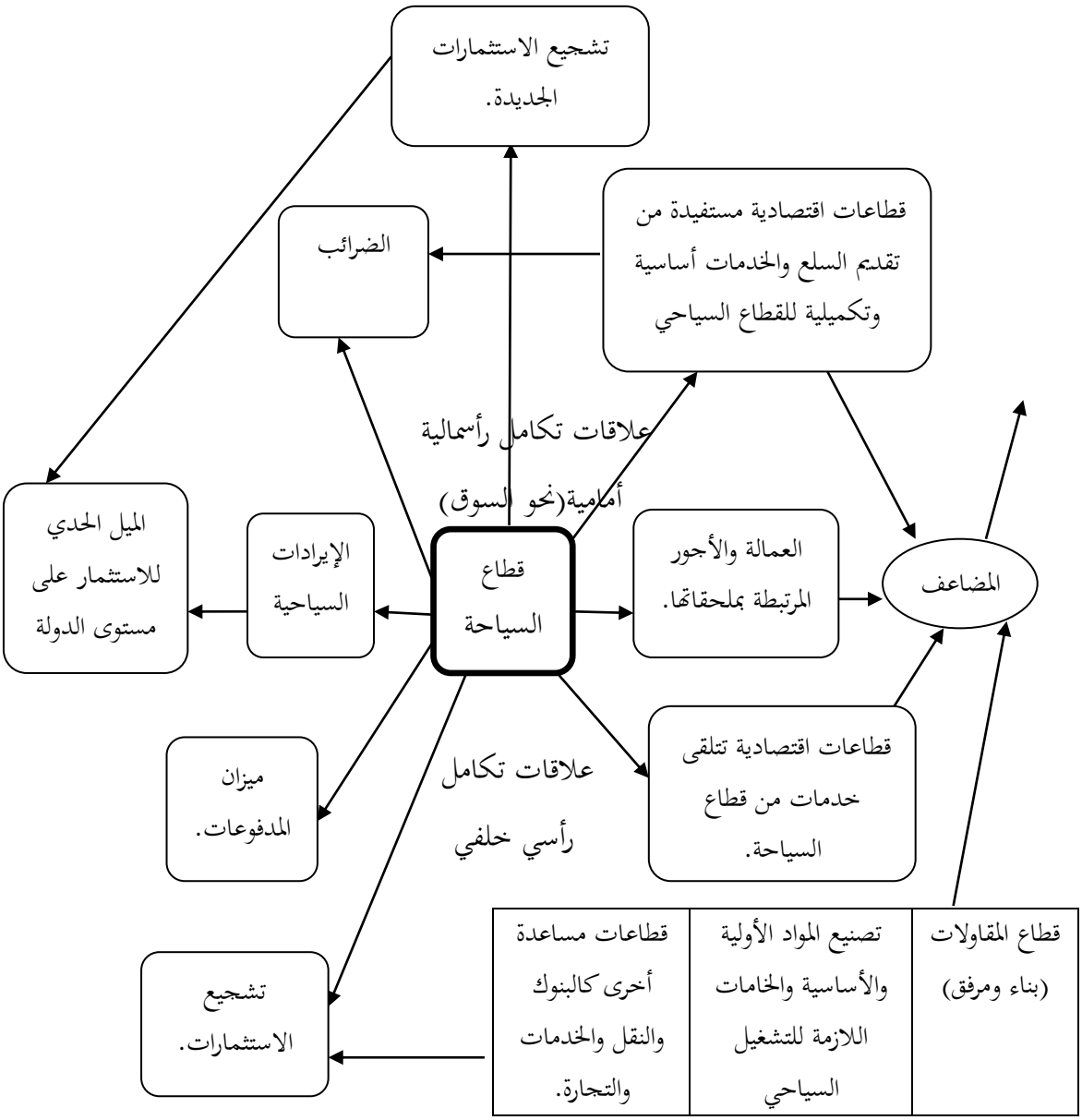
[1]– محمد سلام مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2]– بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص ص 37/36.

يعرف النشاط السياحي على أنه نشاط كباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث تتأثر أسعاره بقوى الطلب والعرض، وما ينتج عن ذلك تغيرات معتبرة في أسعار الخدمة السياحية.

والشكل التالي يجمل أهم الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار في القطاع السياحي[1]:

الشكل رقم (1): الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار السياحي.



المصدر: مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، المرجع سبق ذكره، ص23.

[1]- مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

يوضح الشكل السابق علاقة التأثير المباشرة التي يفرضها الاستثمار في القطاع السياحي على بقية القطاعات الاقتصادية، إذ يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال جلبه للعملات الأجنبية ويحصل إيرادات يرتفع من خلالها الدخل الوطني وتشجع بالتالي على إقامة مشروعات استثمارية جديدة أو التوسع في تلك القائمة مما يرفع إيرادات الدولة المحصلة كضرائب على الدخل، هذا ويساهم الاستثمار في القطاع السياحي بتوفير فرص عمل في السياحة وفي القطاعات الأخرى المستفيدة من تقديم وتلقي سلع وخدمات من السياحة[1].

المطلب الثالث: آثار الاستثمار السياحي.

أولا: الآثار الاجتماعية والثقافية للاستثمار السياحي.

من بين الآثار التي تزيد من أهمية الاستثمار السياحي، المساهمة في القضاء على البعض من المشاكل الاجتماعية كالبطالة، الركود الاقتصادي وإعادة توزيع السكان على أساس المشاريع السياحية والمجمعات العمرانية الجديدة، والتي من شأنها أن تساهم في توسيع قاعدة المشاركة لأكبر عدد من سكان المنطقة داخل المنشئات السياحية، وكذا استيعاب العاملين من المناطق السكنية المحيطة بالمشروع ومنه تحقيق التكامل بين المجتمع والمشروع السياحي، ومن جانب أخر فإن الاستثمار السياحي يتمتع بالعائد الايجابي على سكان المنطقة بتعبيد الطرق وتحسين مستوى خدمات النقل والاتصال وكذا مشاريع الصرف الصحي، كما يمكن أن نلخص بعضا من هذه الآثار في ما يلي[2]:

1. فبالنسبة للآثار الاجتماعية للاستثمار السياحي تتمثل في أن القيام باستثمارات سياحية في البنية التحتية وفي مقدمتها الطرق والمواصلات وتطويرها، يساعد على إحداث تغيرات اجتماعية من خلال ربط القرى المنعزلة وإحياؤها، مما يساعد على انتعاش النشاطات السياحية وهي بدورها تؤدي إلى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة للأفراد والمجتمع، وتوفير فرص عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة.

2. تساهم الاستثمارات السياحية في خلق نشاط سياحي مما يؤدي إلى ظهور نتائج اجتماعية عميقة تتمثل في تغيير عادات الناس وتوليد أشكال جديدة من التدرج الطبقي واعتبار النشاط السياحي كنمط إنتاج يلعب دورا هاما في تعميق الصراع الاجتماعي بين السكان المحليين والسياح[3].

---

[1]- بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]- محمد سلام مالكي، مرجع سبق ذكره، ص108.

[3]- زغاش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص32.

3. إن تغير البناء الأساسي للمجتمع نتيجة القيام بالاستثمارات السياحية يؤدي إلى مشكلات صعبة نتيجة تغير واندثار لكثير من الأنشطة الإنتاجية الأساسية للسكان المحليين وترك الزراعة، والصيد البحري أي تفصل أنماط الإنتاج داخل المجتمع.

4. إن القيام ببناء هياكل سياحية وتقديم خدمات سياحية مميزة يساهم في إقبال السائحين على زيارة الأماكن السياحية واختلاطهم بأفراد المجتمع يتولد عنه تبادل الثقافات بين هؤلاء السائحين وأفراد المجتمع إلا أن استخدام الثقافة كمادة خام وتصنيعها وتسويقها في صورة أشكال ترفيه وتسلية وبيعها للسائحين تحدث تأثيرات عميقة في البناء الاجتماعي والثقافي، مثل تغيير الذوق الجمالي والفني للمواطنين الأصليين وتغيير العقائد الدينية وتغيير القيم عن طريق التجارة بالثقافة[1].

5. تنمية الوعي الاجتماعي والوعي السياحي لدى المواطنين، ودفعهم للعمل على تقديم أحسن صورة للسياح.

6. تطوير السياحة يسهل الاتصال والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تؤدي إلى تنمية اجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا.

7. الاستثمار السياحي يؤدي إلى عملية تنموية للقطاع السياحي ومنه تسهل عملية الاتصال والاحتكاك بين الثقافات والحضارات[2].

8. التحولات الاجتماعية: يتطلب النشاط السياحي الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وإعدادها لاستقبال السائحين، فيتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق تختلف عن موروثاتهم الحضارية والاجتماعية التي نشؤوا عليها مما يؤدي إلى تحولات وتغييرات جذرية في هذه المجتمعات.

9. انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي: بعض الدول تعاني من انخفاض مستوى المعيشة ونقص الإمكانات المتاحة في الوقت الذي تفد إلى هذه الدول أنماط مختلفة للسائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى تحقيق مكاسب مادية سريعة و إن كانت بوسائل غير مشروعة تحت مسميات مختلفة كالتسلية والترفيه، المتعة والراحة[3].

10. التصادم الثقافي نتيجة التعارض والاختلاف في الأفكار أو الأساليب الغالبة في المجتمعات وأحيانا لسلوكيات بعض السائحين وتصرفاتهم.

---

[1]– زغاش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]– محمد إسلام مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[3]– بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص40.

ثانيا: الآثار السياسية للاستثمار السياحي.

إن الاتجاهات السياسية والعقائد الدينية والتيارات المتصارعة، تصعب من عملية التواصل وتخلق نوعا من الحواجز نحو عملية تحقيق التقارب، لكن الاستثمار السياحي يؤثر إيجابا على ذلك من خلال توسيعه للنشاط السياحي وإبراز الأهمية الكبيرة للسياحة على ذلك، ويكون ذلك عن طريق تحقيق التفاهم والتجاوب بين شعوب الدول المختلفة على الرغم من ما فيها من جنسيات مختلفة مذاهب اقتصادية وسياسية متعددة.

كما أن الاستثمار السياحي يؤدي إلى حل بعض من المشاكل الاجتماعية فهو يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى رفع درجة التأييد الجماهيري للقيادة السياسية، وإن هذه الثقة تخلق في الدولة ما يمكن أن يؤدي إلى تنمية سياحية وزيادة تدفق الموارد المالية خاصة بالنسبة للدول النامية، ومنه زيادة قدرتها على الإنفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى خلق علاقات تجارية وسياسية بين دولة وأخرى[1].

ثالثا: الآثار البيئية للاستثمار السياحي.

إن الاندفاع الكبير لتطوير المواقع السياحية يؤثر سلبيا على البيئة من خلال ما يلي:

1. **تخريب البيئة:** لعل أكثر الآثار السلبية للاستثمار السياحي على البيئة وضوحا هي تلك المتعلقة بفقدان أو تخريب البيئة الطبيعية، حيث يعتبر البحر الأبيض المتوسط مثالا حيا عن تأثير انتشار الفنادق بكثافة على الشواطئ، إذ يترع عنها منظرها الطبيعي ويتدهور المواقع التاريخية القريبة والثروات الطبيعية، فحسب دراسات الأمم المتحدة عن البيئة تبين أن حوالي ثلاثة أرباع من رمال شواطئ المتوسط في إيطاليا اختفت بسبب بناء المنتجعات، أو التعرية التي يسببها تنظيف الأرض للتنمية ومثال ذلك جرى في كينيا في مناطق انتشار المنتجعات والفنادق زوال نبات" المنجروف" ليستخدم في البناء[2].

2. **التلوث:** أثر سلبي أخر للاستثمار السياحي هو التلوث فالنقل هو المصدر الأساسي لتلوث الهواء، واستخدام المبيدات والأسمدة في المنتجعات الطبيعية هو السبب الأساسي لتلوث المياه، وكمثال عن ذلك تلوث الكاريبي بسبب وجود مستويات عالية من البكتيريا في المياه المحاذية للشواطئ. مخلفات السياح يمكن أن تسبب مشاكل في نظم ترحيل النفايات والقمامة، مثال: الغابة الجديدة في بريطانيا تحوي دائما آلاف الزجاجات الفارغة المرمية التي يتم جمعها.

---

[1]- محمد إسلام مالكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 109/108.

[2]- بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 41.

خاتمة:

وفي الأخير ما نستطيع أن نقول الاستثمار هو عنصر مهم وأهم يدفع محركات الاقتصاد الوطني لأي دولة أو بلد إذ يسهم في مضاعفة الإنتاج وخلق الاستثمار الفائدة المستمرة حيث تعود على عديد من المجالات، مما جعل تطوير الاستثمارات في القطاع السياحة أولوية في سياسات وذلك من خلال التحفيزات والإعفاءات بالإضافة إلى دعم مستمر ومناخ ملائم لها التي تقوم اتجاه المستثمرين فيه والتي تتمثل على شكل منح حوافز للمستثمرين وتوفير بنية التحتية وهياكل قاعدية ويعود تحفيز الدول نحوه إلى التكاليف الكبيرة التي لا يمكن للمستثمرين أن يتحملها والمدة الزمنية الطويلة من أجل تحقيق العائد المراد تحقيقه.

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصلين الأول والثاني، سنحاول في هذا الفصل إعطاء هذه الدراسة جلبنها التطبيقي، بحيث أصبح الاتجاه العام للبحوث والدراسات الاقتصادية هو استخدام طرق القياس الكمية، وبهذا الغرض توجب المزج بين النظريات الاقتصادية والعلاقات الرياضية اعتمادا على البيانات الإحصائية، ومن أجل اختبار صحة النظرية ارتئينا إلى استخدام نماذج الاقتصاد القياسي في دراسة أثر الاستثمار في القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews10 وبالاستعانة ببعض أدوات الاقتصاد القياسي مثل اختيار الاستقرارية حيث تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الاستثمار السياحي خلال الفترة(1976-2016)

المبحث الثاني: تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر.

المطلب الأول: الاستثمارات السياحية خلال الفترة (1985/1967).

أولا: الاستثمارات السياحية في المخطط الثلاثي (1969/1967).

خلال المخطط ظهرت السياحة ضمن بيانات الاستثمارات الوطنية المخصصة لانجاز المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والجدول التالي يوضح عدد الأسّرة[1]:

الجدول رقم (3): عدد الأسرّة المنجزة خلال البرنامج الثلاثي(1969/1967).

(الوحدة: سرير)

الأنواع المقررة	عدد الأسرّة المقررة انجازها	النسبة المئوية	عدد الأسرّة المنجزة	النسبة المئوية	العجز العدد الأسرّة	العجز بالنسبة المئوية
الشاطئ	6799	51.7	2406	35.5	4362	54.5
الحضري	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
الصحراوي	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
المعدني	4847	21.8	0	0	2847	100
المجموع	13081	100	2946	22.5	10135	77.5

المصدر: خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص 141.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم التركيز على السياحة الشاطئية والصحراوي من خلال عدد الأسرة من المقرر انجازها ولم يتم إنجاز سوى 2946 سرير ما يعادل 22.5 % من 13081 سرير وبلغت نسبة العجز 77.5%، وأكبر نسبة الإنجاز كانت للسياحة الشاطئية نسبة 35.5% وهو ما يدل على التركيز عليها وذلك بسبب الوضعية الجيدة للشواطئ الجزائرية، ويعود العجز إلى ضعف قدرات الإنجاز وسوء التسيير والمراقبة وعدم وجود شركات متخصصة في إنجاز هذه المشاريع.

ثانيا: الاستثمارات السياحية في المخطط الرباعي الأول (1973/1970).

[1]– كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، فرع التخطيط، الجزائر، 2004/2003، ص 139.

الجدول رقم (4): عدد الأسرّة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول 1973/1970.

(الوحدة: سرير)

العمليات المقررة	عدد الأسرّة	النسبة المئوية (%)
محطات شاطئية	4300	62.68
محطات صحراوية	1250	18.22
محطات حضرية	710	10.34
محطات مناخية	300	4.37
محطات معدنية	300	4.37
المجموع	6860	100

المصدر: بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 82.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معظم الإنجازات مركزة في السياحة الشاطئية والصحراوية وهذا ما يدل على أن الدولة مازالت لا تهتم بالمنتجات السياحية الأخرى كما أن الإنجازات بعيدة عن التقديرات، والملاحظ أن المخطط الرباعي الأول سجل عجزا في الإنجاز ولم يبلغ الأهداف المسطرة له بسبب ضعف الميزانية الموجهة للاستثمار السياحي مما أدى إلى تحمل تكاليف إضافية دون تحقيق الأهداف المسطرة، وسوء التسيير وعدم التحكم وضعف المراقبة والمتابعة في تقنيات الإنجاز ونقص الإطارات الفنية.

ثالثا: الاستثمارات السياحية في المخطط الرباعي الثاني (1977/1974).

لقد جاء المخطط الرباعي الثاني استمرارًا لإستراتجية التنمية التي اختارتها الجزائر خلال المخطط الثلاثي والرباعي الأول، ولقد استفادت الجزائر من الارتفاع المحسوس في أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ أكتوبر 1973م، هذا الارتفاع أدى إلى ارتفاع ميزانية الدولية بشكل كبير، والجدول التالي يوضح [1]طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي كما يلي[2]:

الجدول رقم (5): توزيع طاقات الإيواء للفترة (1978/1974) حسب نوع المنتوج السياحي.

(الوحدة: سرير)

المنتوج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع

[1]– حميدة بوعموشة، ، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، سطيف، 2012/2001، ص 119.

[2]– بوعقلين بديعة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

عدد الأسرّة	3400	800	2620	300	1700	8820
النسبة المئوية	38.54	9.04	29.7	3.4	19.27	100

المصدر: حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

لقد أعطت الأولوية للسياحة الشاطئية بعدد أسرة قدرها 3400 سرير من خلال عدد الأسر بنسبة 38.54% من مجموع 8820 سرير تليها السياحة الحضارية بنسبة 29.7 %، بينما نلاحظ تحسن نسبيا في سياحة المعدنية.

رابعا: الاستثمارات السياحية في المخطط الخماسي الأول (1984/1980).

الجدول رقم (6): عدد الأسرّة المنجزة خلال البرنامج خماسي الأول (1984/1980).

المنتجات	عدد الأسرّة المبرمجة	النسبة المئوية	عدد الأسرّة المنجزة	النسبة المئوية	العجز العدد الأسرة	العجزة بالنسبة المئوية
شاطئ	12850	25.25	4035	31.4	8815	68.60
صحراوي	6200	12.18	2144	34.58	4056	65.41
حضري	20000	39.30	1148	5.74	18852	94.26
مناخي+معدني	8830	17.35	2000	22.65	3830	77.35
أخرى	3000	5.89	/	/	/	/
المجموع	50880	100	9327	18.33	38553	75.77

المصدر: بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 85.

من الجدول السابق نلاحظ اهتمام الدولة الكبير بإنجاز مرافق سياحية حضرية من خلال عدد الأسِّرة المبرمجة في هذا المخطط التي تساوي 20.000 سرير بنسبة 39,30% وفي مرتبة ثانية المرافق الشاطئية 12.850سرير بنسبة25,25% ، لكن بالمقابل في نهاية هذا المخطط سجّلت نسبة إنجاز إجمالية تقارب 29%، في حين تجاوزت نسبة العجز 71% بحوالي 36.148 سرير في كل الأنواع.

ثانيا: الاستثمارات السياحية في المخطط الخماسي الثاني (1989/1985).

يمكن صياغة طاقات الإيواء هذه (48302 سرير) حسب القطاعات والدرجة في الجدول التالي[1]:

[1]- بوعقلين بديعة، السياسات السياحة في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي دراسة حالة ولاية تيبازة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الجدول رقم (7): طاقة الإيواء حسب القطاعات والدرجة.

القطاع / الدرجة	العمومي	الجماعات المحلية	هيئات عمومية	الخاص	المجموع
الدرجة *5	2056	-	-	302	3258
الدرجة *4	3139	120	213	396	3868
الدرجة *3	16137	365	340	1019	17861
الدرجة *2	2242	411	-	399	6562
الدرجة *1	-	-	-	2213	2213
الدرجة السادسة (غير مصنفة)	-	571	248	14621	15440
المجموع	23574	1467	801	22460	48302

المصدر: بوعقلين بديعة، مرجع سبق ذكره، ص71.

نلاحظ من الجدول السابق أن:

- توزع معظم الأسرة القطاع العام في الفنادق من الدرجة 5، 4 و3 حيث تحتل الفنادق من الدرجة 3 أكبر عدد الأسرة بنسبة 45,68%.
- يشمل القطاع الخاص على عدد هام من الأسرة متمركزة في الفندقة من درجة السادسة (غير المصنفة) ب 14621 سرير أي بنسبة 65,09%.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات السياحية خلال الفترة 2016/1990.

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسات جديدة وهي فتح المجال أمام الاستثمار في القطاع السياحي أمام المستثمرين الخواص والأجانب، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة إجراءات لتشجيع الاستثمارات السياحية[1].

تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة .وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين[2].

---

[1]– لخضر بن علية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[2]– عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، باتنة، 2005/2004، ص 56.

الجدول رقم (8) : تطور عدد الفنادق حسب عدد النجوم خلال الفترة 2016/1990.

الوحدة: فندق

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عدد الفنادق	380	480	493	510	604	653	655	739	781
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الفنادق	800	827	927	935	1042	1057	1105	1134	1140
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الفنادق	1147	1151	1152	1184	1155	1176	1185	1195	1231

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ ارتفاع عدد الفنادق خلال الفترة 2016/1990.

يمكن لنا تحليل توزيع طاقات الإيواء حسب فئات الفنادق طريق الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (9): تطور عدد الأسرّة حسب فئات الفنادق خلال الفترة 2016/1990.

الوحدة: سرير

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
عدد الأسرّة	53812	54986	55924	57290	60235	62000	64695
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد الأسرّة	70981	65704	75705	76042	72485	73548	77473
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الأسرّة	82034	83895	84869	85000	85876	86383	92377
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
عدد الأسرّة	92737	96898	98804	99605	102244	107420	

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع طاقة الإيواء إلى أن أصبحت تقدر ب 117420سرير في سنة 2016، والجدول التالي يوضح توزيع الأسرّة على منتوجات السياحية:

[1]-بوعقلين بديعة، السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي دراسة حالة ولاية تيبازة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الجدول رقم (10): تطور عدد الأسرّة حسب منتوجات السياحية خلال الفترة 1990/1997.

المنتوج	عدد ا الأسرّة							
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الحضري	22498	26286	26928	27874	29304	29689	30980	30828
الشاطئ	13327	18972	18972	19272	20263	19410	20254	20395
الصحراوي	6331	5026	5026	5146	5415	7615	7946	8663
المعدني	5116	3174	1284	3714	3903	3934	4105	4308
المناخي	1030	1006	3714	12284	1350	1352	1410	1510
المجموع	48498	54986	55924	57290	60235	62000	64695	65704

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (11): تطور عدد الأسرّة حسب منتوجات السياحية خلال الفترة 1990/2005.

المنتوج	عدد الأسرّة							
	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الحضري	32777	32300	33000	33495	35126	35126	48680	50311
الشاطئ	23000	24255	25442	23485	23624	26034	21710	22000
الصحراوي	9000	9150	9000	7723	7197	8105	4431	4431
المعدني	4629	7500	9500	6536	6504	6905	5742	5742
المناخي	1575	2300	1300	1246	1097	1225	1411	1411
المجموع	70981	75505	77242	72485	73548	77473	82034	83895

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (12): تطور عدد الأسرّة حسب منتوجات السياحية خلال الفترة 2006/2016.

المنتوج	عدد الأسرّة							
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحضري	44561	44592	44700	44905	52085	52445	55988	55988
الشاطئ	23148	23248	23500	23804	31322	31322	29886	29889
الصحراوي	11639	11639	11639	11649	3770	3770	6058	6058
المعدني	4608	4608	4918	4906	4111	4111	5467	5467
المناخي	913	913	1119	1119	1089	1089	1405	1405

المجموع	84869	85000	95876	86383	92377	92737	98804	98804
	2014	2015	2016					
الحضري	61012	62479	66155					
الشاطئ	27962	30380	30500					
الصحراوي	4547	3636	4780					
المعدني	4259	3866	4102					
المناخي	1825	1883	1883					
المجموع	99605	102244	107420					

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجداول الثلاثة السابقة أن عدد الأسرّة متمركز بنسبة كبيرة في المنتوج الحضري ونسبة أقل في المنتوج الشاطئ.

جدول رقم (13): تطور معدل استعمال الأسرّة 2011/1995.

الوحدة: معدل سرير%

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل الأسرّة	32.29	33.64	34.02	37	38	40.1	41	42
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الأسرّة	67.5	67.3	68.2	67	68	69.2	70.2	82.2

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع معدل استعمال الأسرّة خلال الفترة 2011/1995.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر وتحفيزاته التشريعية:

أولا: الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر.

إن الاهتمام الكبير بالاستثمار السياحي كمورد هام للاقتصاد الوطني أدى إلى ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مصاف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لما يملكه من دور مستدام في إيجاد التوازنات الاجتماعية واستمرارها، خاصة وأن الجزائر تدفعها إرادة كبيرة في أن تكون طرف فعال في السياحة العالمية

أخذا وعطاء وقد تم ترجمة ذلك فعليا على مستوى برنامج الحكومة، وهو ما يعتبر إشارة واضحة لدعم تنمية وترقية السياحة الوطنية قصد إدماجها ضمن السوق السياحية الدولية[1].

وفي هذا الصدد أولت الدولة أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي بترقيته وتطويره من خلال إصدار العديد من القوانين من أجل تشجيع الاستثمار وذلك منذ الاستقلال، وأهم هاته القوانين هي[2]:

- قانون رقم 63-277: صدر هذا القانون بتاريخ 1963/07/26، حيث منح حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، وكذا حرية التنقل والإقامة وإعطائهم نفس الامتيازات الممنوحة للجزائريين بالإضافة إلى ضمانات نزع الملكية، وقسم هذا القانون المؤسسات إلى مؤسسات معتمدة ويكون لديها قرار من الوزارة المكلفة بالاستثمارات في ذلك الوقت والمؤسسات المنشاة عن طريق اتفاقية.
- قانون رقم 66-284: صدر هذا القانون بتاريخ 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي الذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل.
- قانون رقم 82-11: صدر بتاريخ 1982/08/21 حيث منح العديد من الامتيازات في مجال الاستثمار الخاص الوطني خاصة فيما يخص شراء الأراضي في المناطق المهيأة وكذا التموين، بالإضافة إلى إعطاء قروض طويلة ومتوسطة المدى شرط ألا تتجاوز هذه القروض ما نسبته 30% من مبلغ الاستثمار بالإضافة إلى العديد من الإعفاءات الجبائية.
- قانون 90-10: المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر هذا القانون الحجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية، وقد سمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي غير محتكر من قبل الدولة[3].
- قانون 12/93: المؤرخ في 1993/10/05يعتبر هذا القانون محفزا قويا لتشجيع الاستثمار المحلي الأجنبي.

---

[1]- طيبي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2]- وليد معافة، مرجع سبق ذكره، ص366.

[3]- عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2025/2000) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، الجزائر، 2013/2012، ص80.

➢ قانون تطوير الاستثمار رقم 01-03: المؤرخ في 2001/08/20 يعتبر هذا القانون الإطار المرجعي للاستثمار في الجزائر قبل سنة 2016 ، وتسري أحكام هذا القانون على المستثمرين المحليين أو الأجانب على حد سواء، وبغض النظر عن القطاعات الاقتصادية التي يتم فيها الاستثمار[1].

➢ قانون التنمية السياحية المستدامة رقم 03-01: المؤرخ في 2003/02/17 لقد صدر هذا القانون من أجل تحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها.

➢ قانون استغلال الشواطئ رقم03-02: المؤرخ في2003/02/17 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.

➢ قانون متعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية 03-03: المؤرخ في 2003/02/17 يقصد بمناطق التوسع السياحي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميّز بصفات أو بخصوصيات طبيعية، ثقافية، بشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر منة السياحة ذات المردودية؛ أما المواقع السياحية فهي كل منظر أو موقع يتميّز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب، أو بما يحتوي عليه من خصوصيات طبيعية أو بناءات مشيّدة عليه، معترف له بأهميّة تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان[2].

يحدِّد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسّع والمواقع السياحية، ويهدف إلى:

➢ مرسوم رقم 06-325: 2006/09/18 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية:

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية و تهيئتها و نصت المواد من 04 إلى المادة 09 على مجموعة من الإجراءات[3].

➢ المرسوم رقم 23-07: الصادر بتاريخ 2007/01/28 المتعلق بطريقة بيع العقار السياحي داخل مناطق التوسع: يحدد هذا القانون كيفية إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية ومنح حق الامتياز عليها وتقوم الدولة ببيع أو تخصيص الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية باتفاق ودي بين وزيري السياحة والمالية ومن ثم تقوم الوكالة بتهيئة هذه الأراضي بشكل كامل من خلال تزويدها بالمياه والإنارة العمومية و مجاري الصرف الصحي وشبكة الطرق والساحات الخضراء

[1]- الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 2001/08/20 الجريدة الرسمية 47.

[2]- بليل فدوى، مرجع نفسه، ص 112.

[3]- الجريدة الرسمية رقم 58 بتاريخ 2006/09/20.

ومن ثم تقوم الوكالة بتبليغ المستثمرين بكل الوسائل لهذه الأراضي وتعطيهم فكرة كافية على موقع الأرض وسعر البيع أو مبلغ الامتياز ومساحة الأرض والمشاريع المحددة في برنامج التهيئة وكذا الإعانات والدعم المالي المحتمل الممنوح من طرف الدولة.

➢ مرسوم تنفيذي رقم 69-07: المؤرخ في 2007/02/19 المتعلق بكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية: ينص هذا القانون على كيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية [1]وقد عرف المياه الحموية على أنها المياه المجذوبة من نبع طبيعي أو بئر محفورة والتي يمكن أو يكون لها خاصية علاجية نظرا للطبيعة الخاصة لمصدرها وثبات مميزاتها الطبيعية ومكوناتها الكيماوية ومن أجل الاستثمار في المياه الجوفية يقوم المستثمر بطلب إلى الوزير المكلف بالمياه الحموية عن طرق الوالي المختص إقليميا ومن ثم يقوم الوالي بإرسال الطلب بعد أن يبدي رأيه فيه في أجل شهرين.

➢ قرار متعلق باستغلال الهياكل المعدة للفندقة: 2009/9/10 يحدد هذا القرار شروط وكيفيات ومقاييس استغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة إذ أنه يفرض على المستثمر طلب رخصة الاستغلال مرفقا بملف كامل يودع لدي المدير الولائي للسياحة وهذا الأخير يجب أن يرد على الطلب في أجل 30 يوم يوما إبتداء من تاريخ استلامه للملف وبإمكانه استشارة المؤسسات والإدارات الأخرى التابعة للدولة ومن ثم يصدر قراره إما بالقبول أو بالرفض مع التعليل وفي حالة القبول يستلم صاحب الطلب رخصة الاستغلال ومن ثم يقوم بتركيب شارة أو لافتة تحمل عبارة مؤسسة معدة للفندقة[2].

➢ قانون ترقية الاستثمار لسنة2016: وقد جاء هذا القانون استجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية في الجزائر (الاعتماد الايجاري الدولي) وتكريس بعض المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والاستثمارات المولدة لمناصب الشغل[3].

ثانيا: التحفيزات التشريعية المخولة للمستثمر السياحي في الجزائر:

إذ يستفيد المستثمر في مرحلة الانجاز من المزايا التالية[4]:

[1]- الجريدة الرسمية رقم 13 بتاريخ 2007/02/21.

[2]- الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 2009/10/28.

[3]- قانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/3 الجريدة الرسمية عدد46 (المادة7).

[4]- صونية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة2014/1995، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، الجزائر، 2019/2018، ص235/234.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار السياحي.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- إعفاء المستثمر السياحي من دفع حق نقل الملكية بعوض بالإضافة إلى الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار السياحي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح الأملاك الدولية فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار السياحي من تاريخ الاقتناء كما يستفيد من مزايا أخرى بمرحلة الاستغلال.

كما يستفيد المستثمر من المزايا التالية في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار السياحي في مناطق الجنوب والهضاب العليا فإن المستثمر السياحي زيادة على استفادته من المزايا السابقة في مرحلة الانجاز فإنه يتمتع بما يلي:
- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشات الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد أن يتم تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل المصالح أملاك الدولة بعنوان مسح الأراضي عن طريق الامتيازات من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية.
- بالإضافة إلى ما سبق يستفيد المستثمر السياحي من:
- مبلغ يساوي أو يفوق 5 مليار دينار شريطة الموافقة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار.
- يصنف الاستثمار سياحيا من قبيل الاستثمار المنصب على النشاطات ذات الامتياز المنصوص عليه في المادة 15 من قانون الاستثمار.

المبحث الثاني: دراسات سابقة لعلاقة الاستثمار السياحي بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: دراسات سابقة لعلاقة الاستثمار السياحي بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

1. دراسة حراث حنان المعنونة ب "أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة الممتدة (2013/1990)" حيث استخدمت الباحثة المتغيرات التالية للمتغيرات عن السياحة العمالة في قطاع السياحي Emploi، عدد المؤسسات السياحية بالقطاع Agen والاستثمار السياحي في الجزائر Invest والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي PIB. وباستعمال نموذج انحدار المتعدد للتقدير لنحصل على النتائج التالية[1]:

- بينت الدراسة أن كل من مؤشر الاستثمار السياحي وعدد المؤسسات السياحية وناتج المحلي أظهرت علاقة جيدة بينهم.

2. دراسة نصر حميداتو المعنونة ب "النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي" حيث استخدم الباحث المتغيرات التالية للبحث عن النشاط السياحي الإيرادات السياحية، الانفتاح على العالم الخارجي الذي تم تعبير عنه بصافي الميزان التجاري وإجمالي الاستثمارات والمتغير الناتج المحلي الإجمالي عن النمو وباستعمال أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد اعتمادا على المربعات الصغرى العادية للتقدير نحصل على النتائج التالية[2]:

وجود تأثير ايجابي لكل من إجمالي الاستثمارات وصافي الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي، بينما ظهرت عدم معنوية الإيرادات السياحية في حدود 0.05، التي يمكن قبولها في حدود درجة معنوية 0.10، وهذا يفسر بصغر نسبة مساهمة الإيراد السياحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

3. دراسة أ.حراث حنان و أ.د.رمضاني محمد المعنونة ب "دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر باستعمال منهجية Toda and Yamamoto" حيث استخدم الباحث المتغيرات التالية للبحث عن السياحة عدد الليالي السياحية، عدد السياح الوافدين، العمالة والاستثمار السياحي والمتغير

[1]- حراث حنان، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (2013/1990)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، مستغانم، 2015/2014، ص 68.

[2]- نصر حميداتو، النشاط السياحي وأثره على النمو الاقتصادي، مذكره مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الشعبة علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، الوادي، 2015/2014، ص 86.

الناتج الداخلي الخام السياحي عن النمو وباستعمال نموذج $VAR(K + d_{max})$ للتقدير نحصل على النتائج التالية[1]:

- وجود علاقة سببية في الاتجاهين من عدد الليالي السياحي إلى الناتج الداخلي الخام.
- وجود علاقة سببية في الاتجاهين من العاملة إلى الناتج الداخلي الخام السياحي ومن العكس كذلك، لأن عنصر العمل يعتبر من أهم العناصر التي تساهم في العملية الإنتاجية لأي نشاط اقتصادي.
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الاستثمار السياحي إلى الناتج الداخلي الخام السياحي أي أن كلما زادت نسبة الاستثمار السياحي ارتفع الناتج الداخلي الخام السياحي في علاقة طويلة الأجل ومنه نقول أن الاستثمار السياحي يساهم في دعم اقتصاد الوطني من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الاستثمار السياحي إلى العاملة ما يدل أن الاستثمار السياحي له تأثير محسوس في زيادة فرص العمل، سواء كان تمويل المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة وكذلك يعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية.

4. دراسة د.بن زعرور شكري ود.ساطور رشيد المعنونة ب "السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية" حيث استخدم الباحثان المتغيرات التالية للبحث عن السياحة متغيرتين بديلتين تعبران عن الاقتصاد السياحي هما عدد السياح الوافدين أو مداخيل إنفاق السياح الوافدين وسعر الصرف كمقياس عن التنافسية الخارجية والمتغير الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، وباستعمال نموذج اقتصادي قياسي باستخدام منهجية التكامل المشترك للتقدير نحصل على النتائج التالية[2]:

- تشير هذه العلاقة أن الزيادة ب 10% في عدد السياح الوافدين من الخارج يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الخام للاقتصاد السياحي ب 12.8% وهذا ما يتب أثر وقوة العلاقة بين توافد السياح الأجانب والنمو الاقتصادي.

---

[1]- أ.حراث حنان وأ.د.رمضاني محمد، دراسة علاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الرابع، العدد 2)، مستغانم، 2018، ص 145.

[2]- د.بن زعرور شكري، د.ساطور رشيد، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، 2016، الموقع https ://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/.

– العلاقة السببية بين المتغيرين في اتجاه واحد أي متغيرة عدد السياح الوافدين من الخارج تسبب في النمو الاقتصادي في حين أن الفرضية العكسية غير صحيحة وبالتالي يمكن القول أن السياحة تقود النمو الاقتصادي.

5. دراسة صونية مساني المعنونة ب " الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة2014/1995" حيث استخدمت الباحثة طريقتين للتقدير:

استخدمت المتغيرات التالية للبحث عن السياحة معدل النمو الاستثمار السياحي والمتغير الناتج المحلي الإجمالي عن النمو، باستعمال انحدار الخطي البسيط أما بالنسبة للنموذج الثاني فاستخدمت المتغيرات التالية للبحث عن السياحة الإيرادات السياحية والمتغير الناتج المحلي الإجمالي عن النمو، باستعمال تكامل المشترك واختبار السببية، نحصل على النتائج التالية[1]:

– يمكن تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR وقد أوضحت نتائج التقدير كما يلي:

✓ ارتباط الإيرادات السياحية بالناتج الداخلي الإجمالي في الفترة (t-3) بعلاقة طردية ويظهر ذلك في معنوية معامل هذه الفترة من خلال اختبارt-statistic.

✓ ارتباط الناتج الداخلي الإجمالي بالإيرادات السياحية في الفترة (t–1); (t-2) ويظهر ذلك في معنوية معامل هاتين الفترتين من خلال اختبارt-statistic.

– تشير نتائج السببية وفق غرانجر إلى:

✓ وجود علاقة سببية تتجه من الإيرادات السياحية نحو الناتج الداخلي الخام أي أن التغير في Rt يؤدي إلى التغير في pib، وهذا ما يؤكد نتيجة التحليل قصير الأجل لأشعة الانحدار الذاتي (VAR).

✓ وجود علاقة سببية في الاتجاه العكسي من الناتج الداخلي الإجمالي (pib) تتجه نحو Rt أي أن التغير في pib يؤدي إلى التغير في Rt.

6. دراسة د.جليط الطاهر المعنونة ب "دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر" حيث استخدم الباحث المتغيرات التالية للتعبير عن السياحة الإيرادات السياحية، البطالة والتضخم

[1]– صونية مساني، مرجع سبق ذكره، ص 313.

والمتغير الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن النمو وباستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي ونموذج VAR نحصل على النتائج التالية[1]:

- وجود علاقة طردية ضعيفة نوعا ما بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن معامل الانحدار في معادلة معدل النمو الاقتصادي لم يتعدي 0.8%، كذلك ضعف معامل التحديد مما يدل على ضعف المتغيرات المدرجة في النموذج (من بينها الاستثمار السياحي) في تفسير تغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط بالدرجة الأولى.

- حسب نتائج نموذج أشعة الانحدار الذاتي فان الاستثمار السياحي في الجزائر يعمل على خفض معدلات البطالة في الجزائر حيث توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين هدين المتغيرين وبميل مرتفع نوعا ما قدر ب5%

أما فيما يخص العلاقة بين الاستثمار السياحي ومعدلات التضخم فان هده العلاقة لم تكن واضحة المعالم.

- هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة، في حين نجد أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين الاستثمار السياحي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

المطلب الثاني: دراسات سابقة لعلاقة الاستثمار السياحي بالنمو الاقتصادي المغرب العربي.

1. دراسة إبتهال عوض أحمد محفوظ المعنونة ب " قياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة 2014/2003" حيث استخدمت الباحثة المتغيرات التالية للتعبير عن السياحة الاستثمار السياحي والمتغير الناتج المحلي الإجمالي عن النمو وباستعمار انحدار الخطي البسيط للتقدير نحصل على النتيجة التالية[2]:

- وجود علاقة ارتباطية ضعيفة عند مستوى معنوية $(\alpha = 5\%)$ بين إجمالي الاستثمار السياحي والناتج المحلي الحقيقي حيث بلغت قيمته (0.28).

2. دراسة زينب توفيق السيد عليوة المعنونة ب "تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر في الفترة 2009/1983" حيث استخدمت الباحثة المتغيرات التالية للبحث عن السياحة الإيرادات السياحية، إجمالي الاستثمارات، العمالة، الانفتاح على العالم الخارجي الذي تم تعبير عنه بصافي الميزان التجاري

[1]– د.جليط الطاهر، دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، مارس 2018، الجلفة، ص 171.

[2]– د.إبتهال عوض أحمد محفوظ، قياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في اليمن، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية، العدد الخامس عشر، اليمن، ص 17.

والاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والمتغير ناتج المحلي الإجمالي عن النمو وباستعمال نموذج انحدار الخطي المتعدد للتقدير نحصل على النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية قوية ذات أثر معنوي بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، في حين ظهر وجود ارتباط عكسي متوسط بين كل من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، والتي تم التعبير عنها برصيد الميزان التجاري الذي حقق عجزا في فترات الدراسة، كما ظهر وجود ارتباط طردي ضعيف وغير معنوي بين معامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والناتج المحلي الإجمالي[1].

3. دراسة د.عبد الرحمان عبد القادر، د.المومن عبد الحكيم وأ.حساني بن عودة المعنونة ب "دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس لمدة (1995-2017)" حيث استخدموا المتغيرات التالية للتعبير عن السياحة عدد السياح الوافدين والمتغير الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن النمو باستعمال منهجية التكامل المشترك واختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ للتقدير حيث توصلوا إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة سببية في إتجاه واحد أي أن التغيير في عدد السياح الوافدين إلى تونس يسبب تغيير في الناتج المحلي الإجمالي بتونس، أما في حالة العكسية فإن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب التغير في عدد السياح الوافدين إلى تونس.

- بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 18% في كل سنة[2].

المطلب الثالث: دراسات سابقة لعلاقة الاستثمار السياحي بالنمو الاقتصادي الأجنبية.

1.دراسة Juan Gabriel Brida وManuela Pulina المعنونة ب " A LITERATURE REVIEW ON THE TOURISM-LEDGROWTH HYPOTHESIS" حيث استخدم الباحثان المتغيرات التالية للبحث عن السياحة عدد السواح والمتغير ناتج داخلي الخام المعبر عن النمو وباستعمال الطرق VAR, VECM, ARDL, ARCH, GARCH على مجموعة من الدول للتقدير

[1]- زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، القاهرة، شتاء 2014، ص 24.

[2]- د.عبد الرحمان عبد القادر، د.المومن عبد الحكيم وأ.حساني بن عودة، دراسة قياسية لدور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في تونس لمدة (1995-2017)، Journal of Economics and Administrative Sciences، Vol.25 No.1102019 ص 18.

حيث توصل الباحث إلى علاقة معنوية إيجابية بين عدد السواح للتعبير عن السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في دول محل الدراسة[1].

2.دراسة Muhammad Ahad المعنونة ب Does Tourism-led Growth Hypothesis exist Freshlook from CombineCointegration and Causality in Pakistan? A Approach with Structural Breaks" حيث استخدم الباحث المتغيرات التالية للتعبير عن السياحة عدد السواح القادمين، الإنفاق السياحي للتعبير عن السياحة، إنفاق السياحي للفرد والمتغير ناتج الداخلي الخام عن النمو باستخدام فرضية تكامل المشترك والسببية (2014/1988) على الاقتصاد الباكستاني للتقدير نحصل على النتائج التالية:

– أكدت نتائج التقدير لنموذج VESM على وجود علاقة بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل بين عدد السواح والنمو الاقتصادي.

– تبين وجود علاقة سببية من عدد السواح إلى النمو الاقتصادي في المدى الطويل وفي الاتجاهين بين الإنفاق السياحي والنمو السياحي[2].

3.دراسة Mohammad Jaforullah المعنونة ب " International tourism and economic growth in New Zealand" حيث استخدم الباحث المتغيرات التالية للتعبير عن السياحة إنفاق السياحي للتعبير عن السياحة الدولية والمتغير الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو باستخدام اختبار جذر الوحدة وتكامل المشترك وشعاع تصحيح الخطأ وباستخدام البيانات من (2012/1972) للتقدير حيث توصلت الدراسة إلى تأييد فكرة دعم دور السياحة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهذا بمعدل 0.4%[3].

الجدول رقم(14): متغيرات الدراسات السابقة وعلاقتهم.

الدراسة	المتغيرات		العلاقة
حراث حنان	الناتج المحلي الإجمالي	العمالة	تم حذفها
		عدد المؤسسات السياحية	طردية

[1]-Manuela Pulina, Juan Gabriel Brida, A LITERATURE REVIEW ON THE TOURISM LEDGROWTH HYPOTHESIS, Faculty of Economics, TOMTE – Free University of Bolzano and CRENoS, 2010.
[2]-Muhammad Ahad, Does Tourism-led Growth Hypothesis exist in Pakistan? A Freshlook from CombineCointegration and Causality Approach with Structural Breaks, International Journal of Economics and Empirical Research, 2016, 4(2), 94-111.
[3] - Mohammad Jaforullah, International tourism and economic growth in New Zealand, Economics Discussion Papers, University of Otago, ISSN 1178-2293 (Online), No. 1502, APRIL 2015.

		الاستثمار السياحي	طردية
نصر حميداتو	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات السياحية إجمالي الاستثمارات ميزان التجاري	طردية طردية طردية
أ.حراث حنان وأ.د.رمضاني محمد	الناتج الداخلي الخام السياحي	عدد الليالي السياحية عدد السياح الوافدين العمالة الاستثمار السياحي	طردية طردية طردية طردية
د.بن زعرور شكري ود.ساطور رشيد	الناتج المحلي الإجمالي	عدد السياح الوافدين مداخيل إنفاق السياح الوافدين سعر الصرف	طردية طردية تم حذفه
صورية مساني	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو الاستثمار السياحي	طردية
إبتهال عوض أحمد محفوظ	ناتج المحلي الحقيقي	إجمالي الاستثمار السياحي	طردية
زينب توفيق السيد عليوة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات السياحية إجمالي الاستثمارات الميزان التجاري الاستقرار الاقتصادي	طردية طردية عكسية طردي
د.جليط الطاهر	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات السياحية البطالة تضخم	طردية عكسية عكسية
د.عبد الرحمان عبد القادر والآخرون	الناتج المحلي الإجمالي	عدد السياح الوافدين	طردية
Juan Gabriel Brida وManuela Pulina	ناتج داخلي الخام	عدد السواح	طردية
Muhammad Ahad	ناتج الداخلي الخام	عدد السواح القادمين الإنفاق السياحي	طردية
Mohammad Jaforullah	الناتج الداخلي الخام	إنفاق السياحي	طردية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي.

يهدف هذا المبحث إلى محاولة إلقاء نظرة قياسية على أثر الاستثمار في القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا من خلال تقدير النموذج وإعطاء النتائج وتحليلها من الناحية الإحصائية، ناهيك عن اختبار استقرارية النموذج المستخدم واختبارات صلاحيته وذلك من خلال المبحث الآتي.

المطلب الأول: تحديد النموذج والتعريف بالمتغيرات.

أولا: التعريف بمتغيرات النموذج

لقد تطرقت العديد من الدراسات إلى أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي، وبعد أخذ فكرة عامة من مختلف الدراسات السابقة فان هناك اتفاق على أن أهم المتغيرات المفسرة لهذه العلاقة تتمثل في كل من الإيراد السياحي، عدد الوافدين، حجم العمالة.كما يتم التعبير عن المتغير التابع و المتمثل في النمو الاقتصادي بإجمالي الناتج المحلي.

وبالتالي يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$PIB = f(RT, NT, L, \varepsilon)$$

حيث أن:

PIB: إجمالي الناتج المحلي مقاسا بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (معبرا عن النمو الاقتصادي).

RT: الإيراد السياحي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

NT: عدد الوافدين. L : حجم العمالة. ε : حد الخطأ.

ثانيا: البيانات

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير، من خلال أحدث فترة زمنية متاحة للبيانات السنوية خلال الفترة (2016/1995) المقومة بالدولار الأمريكي، يرجع اختيار هذه الفترة لتوفر أكبر قدر من البيانات خلالها، فقد تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي.(الملحق رقم (1))

ثالثا: الدراسة الإحصائية لمتغيرات النموذج:

نلاحظ من خلال الدراسة الإحصائية (الملحق رقم (2)) تبين أن PIB كانت أعلى قيمة له هي$2.10(10^{16})$ في 2016 وأدنى قيمة له $4.18(10^{10})$ وقدر متوسطها ب $8.14(10^{15})$وانحراف

معياري بلغت قيمته 8.51(10^{15})، بالنسبة ل NT فبلغ أعلى قيمة له2733000 وأدنى قيمة له هي520000 وقدر متوسطها ب1487818 وانحراف معياري ب696410.7،و بالنسبة لL كانت أعلى قيمة له هي12355028 وأدنى قيمة تقدر ب7773938 ومتوسط ب10195534 وانحراف معياري1432443، أما بالنسبة ل RT كانت أعلى قيمة هي 4.77(10^{8}) وأدنى قيمة تقدر ب 28000000 ومتوسط ب2.31(10^{8}) وانحراف معياري1.47 (10^{8})، مما نستنتج أن هناك نوع من الاستقرار بين القيم عبر الفترات وعدم تشتتها بمتوسطها.

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من أول عناصر بناء نموذج متكامل، وفي النماذج التي تحتوي على سلاسل زمنية غير مستقرة، تكون نتائجه مزيفة، في هذه الدراسة نستخدم اختبار KPSS كونه يعد أحسن من الاختبارات التقليدية (ADFوPP)في حالة وجود تغير هيكلي في السلاسل الزمنية وأيضا في حالة حجم العينة الصغير(مثل حالتنا 21سنة).

الجدول رقم(15): نتائج اختبار KPSS لجذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%

المتغيرات		المستوى (level)		الفرق الأول (first difference)	
		اتجاه عام وثابت	حد ثابت	اتجاه عام وثابت	حد ثابت
Pib	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	0.09* (0.14)	-	-	-
NT	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	0.093* (0.14)	-	-	-
L	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	0.16 (0.14)	-	0.09 (0.46)	0.28* (0.14)
RT	القيمة المحسوبة (القيمة الحرجة)	0.15 (0.14)	0.48 (0.46)	0.32 (0.14)	0.26 (0.46)

(*) نقبل الفرضية الصفرية، أي السلسلة مستقرة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.(**الملحق(2.2)**)

تحليل النتائج:

يتضح من النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن السلسلة NT وPIB مستقرة في المستوى لأن إحصائية LM المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

✓ وعليه درجة تكامل السلسلتين هي I(0).

أما السلسلتين RTوL غير مستقرة في المستوى لأن إحصائية LM المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%.، ولإرجاعها مستقرة قمنا بإجراء الفروقات الأولى.

✓ وعليه درجة تكامل كل منهم: I(1).

الجدول رقم (16): درجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة حددت اعتمادا على اختبار KPSS.

المتغيرات	PIB	L	NT	RT
درجة التكامل	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، الذي يبين درجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة والنتائج المتحصل عليها سابقا يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL).

ثانيا: تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات(اختيار النموذج الأمثل):

لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة المثلى قمنا بحساب معيار AKAIKE لعدة تباطئات زمنية وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17):فترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة حسب معيار AKAIKE .

المتغيرات	PIB	L	NT	RT
عدد التأخيرات	2	2	2	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.الملحق رقم(2.3)

من الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 2 لجميع متغيرات الدراسة وعليه أحسن نموذج من النماذج المختارة هو ARDL (2,2,2,2) .

ثالثا: نتائج اختبار الحدود Bounds Test:

يهدف هذا الاختبار إلى وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم: لا توجد علاقة تكامل مشترك(علاقة توازنية طويلة الأجل).

وبالتالي الجدول أدناه يوضح قيمة إحصائية التكامل المشترك وحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية.

الجدول رقم(18): نتائج اختبار الحدود((Bounds test)

النموذج	القيمة المحسوبة -F 23.2197		النتيجة
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل
عند مستوى معنوية 1%	4.66	3.65	
عند مستوى معنوية 5%	3.67	2.79	
عند مستوى معنوية 10%	3.2	2.37	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10 .الملحق رقم(3.3)

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن قيمة F أكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة المقترحة من طرف (Pesaran et al,2001) عند مستويات المعنوية (1%،5%،10%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التوضيحية وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة.

المطلب الثالث:دراسة قياسية لأثر الاستثمار في القطاع السياحي على النمو الاقتصادي.

✓ **تقدير نموذج ARDL**

أولا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية يتم تقدير معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير.

من خلال نتائج تقدير نموذج(2.2.2.2) ARDL (الملحق رقم (4.3)) نلاحظ أن معامل تحديد يساوي 99.35% وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 99.35% والباقي يعزى لهامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية، بالإضافة إلى ذلك أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة 112.89 أكبر من القيمة المجدولة أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة

وهي مجمعة لها القدرة على تفسير تغيرات التي تحدث على متغير التابع، ونلاحظ أيضا أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ثانيا: تقدير العلاقة في المدى الطويل.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية المكونة للنموذج، سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نماذج ARDL باستخدام برنامج Eviews10 وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول رقم(24) والملحق رقم (4.3) قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL في الجزائر للفترة (1995-2016) والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(19): مقدرات معلمات الأجل الطويل.

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الإحتمال
C	$6.19\ (10^{16})$	4.0612	0.0036
NT	$2.66(10^{10})$	7.1638	0.0001
L	$(-1.09)\ (10^{10})$	-5.1721	0.0009
RT	31753563	5.6500	0.0005

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10 .

ومن خلال الجدول أعلاه والملحق (5.3) يتم صياغة معادلة الأجل الطويل كالآتي:

$$PIB= \underset{(0.0036)}{6.19\ (10^{16})} + \underset{(0.0001)}{2.66(10^{10})}\ NT + \underset{(0.0009)}{(-1.09)\ (10^{10})}L + \underset{(0.0005)}{31753563}\ RT$$

من خلال المعادلة أعلاه تبين أن جميع المتغيرات أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية العكسية إلا العمالة، حيث: الإشارة الموجبة لعدد الوافدين (NT) تدل على أن هذا المتغير يؤثر إيجابيا على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر في المدى الطويل، حيث عند حدوث ارتفاع قدره1% في نسبة عدد الوافدين ينتج عنه ارتفاع في إجمالي الناتج المحلي ب $2.66(10^{10})$، وهذا يعني أن عدد الوافدين من شأنه أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.(وجود علاقة طردية بين عدد الوافدين والنمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية) كما يظهر معامل الإيراد السياحي (RT) بإشارة موجبة، وهذا يدل على أن هذا المتغير يؤثر إيجابيا على

إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل، حيث أن ارتفاعا قدره 1%من الإيراد السياحي ينتج عنه ارتفاع الناتج الإجمالي ب31753563.(وجود علاقة طردية بين الإيراد السياحي والنمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية) أما بالنسبة لحجم العمالة فنلاحظ أن إشارتها سالبة أي لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

ثالثا:تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

لغرض قياس العلاقة قصيرة الأجل، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ بحيث هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل، أما الثانية هي قياس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.[1]

$$DPIB= 0.27D(PIB(-1))+ 1.41(10^{10})D(NT)-1.69(10^{10})\ D(NT(-1)) +4.17(10^{10})D(L)+3.62(10^{10})D(L(-1))+D(RT)-15142961D(RT(-1))- 0.86EP_{t-1}+ \varepsilon_t$$

على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الملحق (6.3)، نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وتعبر هاته النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج وتعكس سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وتشير قيمة معامل التصحيح(0.86−) إلى أن إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية من السنة السابقة (t−1) فإنه يتم تصحيح جزئي ما يعادل86% من هذا الانحراف في الفترة الحالية (t)، أي يتم الوصول إلى التوازن تقريبا خلال سنة وشهر.

✓ **دراسة صلاحية نموذج ARDL**

أولا: اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء: (Breusch-Godfrey Test)

أهم الاختبارات المخصصة للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نجد: اختبار (Durbin watson test)، اختبار (Durbin h test)، واختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation test) ويتم عادة استخدام اختبار dw في الكشف على التعدد الخطي في معادلات الانحدار، لكن يعتبر غير صالح عندما تضاف قيم المتغير التابع المبطئة كمتغير مستقل، كما أنه لا يأخذ بعين

[1]- دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2015، ص290.

الاعتبار إلا الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى، لذا سيتم استخدام اختبار LM المقترح من طرف Breusch-Godfrey. حيث تقتضي فرضية العدم: غياب ارتباط تسلسلي ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي: $(H_0: p_1 = \cdots = p_m = 0)$، مقابل الفرض البديل: يوجد ارتباط تسلسلي لبواقي التقدير[1].

فمن خلال الملحق(7.3) الذي يمثل اختبار مضاعف لاغرونج للارتباط التسلسلي ل Breusch-Godfrey يتبين ما يلي:

بما أن: احتمالية (2)[2] المرافق للإحصائية (LM-Stat) يساوي (0.6930) وهو أكبر من0.05،ومنه يتم قبول الفرض العدم إذن H_0 ، إذن لا يوجد ارتباط تسلسلي للبواقي.

ثانيا:اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات، ولكن سنقتصر على اختبار ARCH-Test،من خلال اختبار الفرض العدم القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرض البديل: عدم ثبات التباين[2].

من خلال الملحق(8.3) الذي يمثل اختبار ARCH يتبين الآتي:

بما أن: احتمال $X^2(1)$ المرافق للإحصائية LM يساوي (0.8990) و هو أكبر من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية العدميH_0 ، التي تفيد بأنه لا يوجد أثر ARCH في النموذج.

ثالثا:اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها Jarque-Berra. وسيتم فيما يلي استخدام إحصائية Jarque-Berra من خلال اختبار فرضية العدم، القائلة H_0 : بواقي معادلة الانحدار موزعة طبيعيا.

من خلال الملحق (9.3) الذي يمثل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Berra يتبين الآتي:

بما أن احتمال المرافق لإحصائية Jarque-Berra يساوي (0.8271)وهو أكبر من 0.05، فإنه يتم قبول فرضية العدمH_0 ، إذن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: اختبار صحة تحديد الشكل الدالي:(RAMSEY Test)

من خلال الملحق(10.3) الذي يمثل اختبار الشكل الدالي ل **(**RAMSEY**)** نلاحظ ما يلي:

---

[1] -. Régis Bourbonnais, op-cit, p :131.

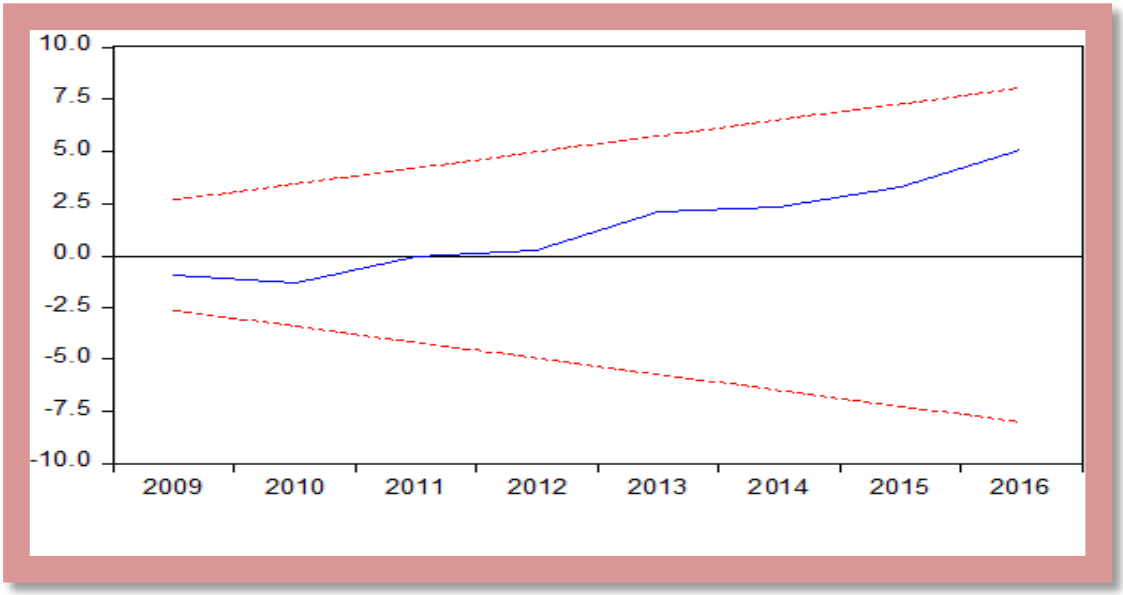
[2] - Régris Bourbonnais, Econométrie-cours et exercices corrigés, 9ème édition, Dunod, Paris, 2015,p:154.

بما أن: قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية تساوي (0.5139)وهي أكبر من 0.05، ومنه يتم قبول الفرض العدم H_0 ، هذا يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

خامسا: اختبار استقرارية النموذج(Stability Test):

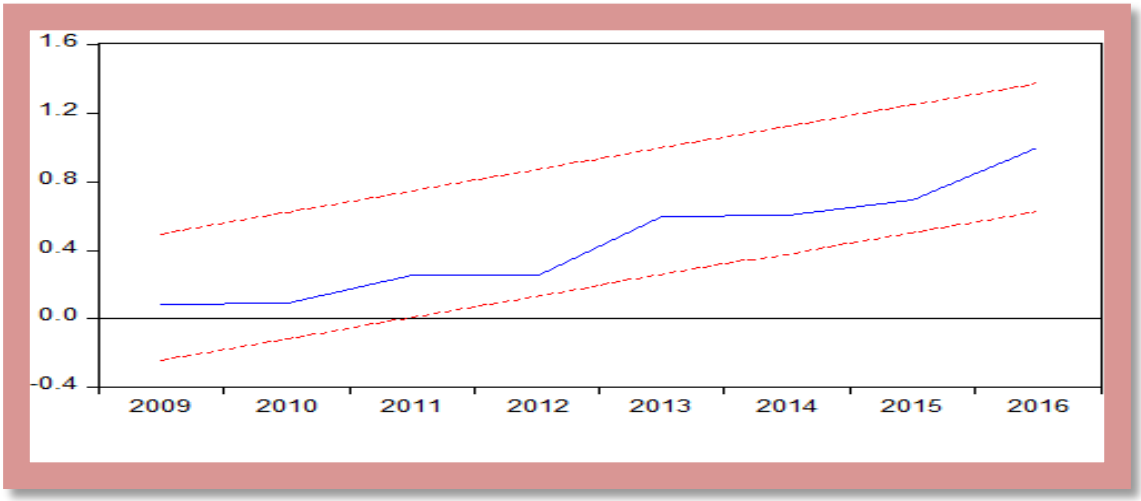
كي يتم التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها لا سيما معلمات العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل خلال المدة المستعملة في تقدير نموذج ARDL ،لابد من إستخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل :المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة SUSUMSQ، المطورين من قبل براون وآخرون إذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

الشكل رقم(5): اختبار المجموع التراكمي للبواقي التراجعية(CUSUM)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

الشكل رقم(6): المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية(CUSUM Of Squares)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي(cusum) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

كما أن المجموع التراكمي لمربعات للبواقي(cusum of squares) فهو أيضا عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والأمد قصير المدى.

خاتمة:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، من خلال الدراسة القياسية أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016/1995)، ولدراسة هذا الأثر فقد تم استخدام المتغيرات التالية: إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في حجم العمالة، عدد الوافدين و الإيراد السياحي، حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي:

وجود خليط في درجة التكامل أي جميع السلاسل متكاملة عند المستوى ومن الدرجة الأولى وذلك عند اختبار الاستقرارية، و التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك من خلال اختبار منهج الحدود.

وكما أظهرت معادلة الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع نتائج متطابقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية عند التقدير، حيث تمثلت في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات بالإضافة إلى الأثر الإيجابي لكل من الإيراد السياحي و عدد الوافدين على النمو الاقتصادي أما حجم العمالة غير معنوية إحصائيا أي لا يوجد أثر وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

وأشارت النتائج أيضا عند اختبار صلاحية النموذج، أن جميع الاختبارات التي تم التطرق إليها تشير إلى السلوك الجيد للبواقي ووجود انسجام في ما بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير، وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) جيد ومقبول.

تمهيد:

يعبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية إلا أن ما حازه ويحوزه من مكانة الفكر الاقتصادي تعزز من بروزه بمثابة الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسين رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطق له مدلول اقتصادي واجتماعي، وفي سياق الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية ذلك لكون النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي.

وعرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورًا هائلا وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم، انطلاقًا من المدرسة الكلاسيكية ممثلتا بآدم سميث وريكاردو ولوكاس، وأهم نماذج قدمت من طرف هارود – دومار وسولو وجيمس ميد من طرف نظرية النيوكلاسيكية وسنركز على نماذج النمو الداخلي.

وفي هذا الصدد سنعمل محاولين بسط أهم الأفكار والأساسيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية للنمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادية التقليدية.
- المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتقد الكثير أن مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يعنيان الشيء نفسه، إلا أن الاختلاف واضح بينهما لذا من المفيد أن توضح أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية لنلخص في الأخير إلى الفرق بينهما، ونتطرق كذلك إلى محددات وخصائص النمو الاقتصادي ومقاييسه.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما:

أولا: تعريف النمو الاقتصادي: وردت عدة تعريفات للنمو الاقتصادي إعطاء أبرزها فيما يلي:

✓ النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[1].

✓ يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل الق ومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي، أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي، أو الخل القومي عبر الزمن[2].

ويتم حساب النمو الاقتصادي بالطريقة الجبرية التالية[3]:

$$Tc = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

حيث: Tc: معدل النمو الاقتصادي PIB: الناتج المحلي الخام.

t: الزمن (السنة المعينة). $t-1$: السنة السابقة المباشرة للسنة المعينة.

✓ ويعرف كذلك بأنه: تلك الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة، ومن ثمة لا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا[4].

---

[1]–محمد عبد العزيز عجمية والآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2007، مصر، ص 73.

2– عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (التحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، 2006، ص366

3 - M. Bade, R. Perkin, B. Carmichael, introduction à la macroéconomie moderne, ERPI, 3e édition, Québec, p130.

4– مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، 1999، المملكة العربية السعودية، ص 455.

✓ أيضا يعرف على أنه: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[1].

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

✓ تُعرف التنمية حسب الأستاذين (Meier) و(Baldwin)كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها: عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[2].

✓ كما يعرف (Kaldor) التنمية بأنها "تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة وبصفة تراكمية تستمر فترة زمنية قصيرة[3].

✓ تعرف بأنها: الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها[4].

ثالثا:الجدول رقم (2): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[5]:

	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
طبيعة التغير	– يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن، أي أن النمو الاقتصادي يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد بمعنى النمو الاقتصادي لا يركز على نوعية	– تشُير التنمية الاقتصادية إلى التغير الهيكلي المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد مع مرور الزمن. – يركز مفهوم التنمية على نوعية السلع والخدمات. –زيادة الدخل يتعين عليه تحسن نوعي في مستوى المعيشة. – يركز مفهوم التنمية على هيكل الإنتاج.

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية 2007، مصر، ص 73.

[2]– كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، 1986، لبنان، ص418.

[3]– عماد معوشي، تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسييَر، جامعة المدية، 2015/2014، ص 72.

[4]– إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 269.

[5]– عبد القادر مجيد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، الدار الجامعية للكتب، الأزاريطة، الإسكندرية، 1997، ص ص 343/342.

	التغير في الإنتاج.	– فالتنمية لا تعني مزيدا من إنتاج نفس الشيء.
ديناميكية التغير	– يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل كبير من قبل الحكومة.	– تحدث التنمية بفعل تدخل الحكومة، فالقوى التلقائية في الأسواق تؤدي لحدوث زيادة في نفس الشيء ولكن لا تضمن حدوث تغير هيكلي، كون التغير الهيكلي يعني تغير المسار الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالبتين نقلا عن عبد القادر مجيد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 343/342.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وخصائصه.

أولا: محددات النمو الاقتصادي.

1. **اليد العاملة:** يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.[1]

2. **كمية ونوعية الموارد البشرية:** نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

عدد السكان ÷ معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.[2]

[1]– حسيني وسام، أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي دراسية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة(1990– 2016)، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، المدية، 2018/2017،ص 49.

[2]– خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2012/2000)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، ورقلة، 2016/2018، ص 53.

3. **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل: المعادن والمياه، وضوء الشمس[1]، يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية[2].

4. **رأس المال:** وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر أخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات تقنية، ويتكون رأسمال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البني المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع .فالتراكم الرأس مالية أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايتها اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاك)، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه[3].

5. **معدل التقدم التقني:** يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة،[4] ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع[5].

6. **عوامل بيئية:** النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية وثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

---

[1]– كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011/2010، ص38.

[2]– خيالي خيرة، مرجع نفسه، ص 54.

[3]– حسيني وسام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[4]– خيالي خيرة مرجع سبق ذكره ، ص 54.

[5]– حسيني وسام، مرجع نفسه، ص 49.

7. **التخصص والإنتاج الواسع**: وهو الذي دعا إليه Adam Smit في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي[1].

في العادة يتناول الاقتصاديون العلاقة التي تربط بين المقومات الأربعة وفقا لدالة الإنتاج الإجمالي، التي تربط بين مُجمل الناتج الوطني وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا، ولنا أن نصيغ جبريا هذه الدالة على النحو التالي:

$$Q = A.f(K, L, R)$$

حيث:

Q: الإنتاج. K: الخدمات الإنتاجية لرأس المال.

L: عناصر العمالة. R: عناصر الموارد الطبيعية.

A: تمثل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد. f : دالة الإنتاج.

ومن الناحية الاقتصادية نتوقع أنه كلما ارتفعت عناصر رأس المال أو العمالة أو الموارد الطبيعية، أرتفع الإنتاج، على الرغم من أن الإنتاج سيبدي في الغالب عائدات متناقصة بالنسبة إلى العناصر الإضافية لعوامل الإنتاج. ويمكننا النظر إلى التكنولوجيا باعتبارها عاملا محفزا للإنتاجية، ويشير مصطلح الإنتاجية إلى نسبة الإنتاج إلى الوسط المرجح لعوامل. وبتطور التكنولوجيا (A) من خلال الاختراعات الجديدة أو تبني بعض التقنيات الحديثة، يتسنى للدولة تقديم المزيد من الإنتاج بنفس مستوى عوامل الإنتاج[2].

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي.

لقد أوضح كزنتس[*] S. Kuznetsستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة نقوم بسردها بإختصار فيما يلي:

1. المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد والنمو السكاني.
2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
3. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد.
4. المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.
5. ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى إحكام سيطرتها على الأسواق العالمية وكذلك المواد الخام.

[1]– خيالي خيرة، مرجع نفسه ، ص 55.

[2]– عماد معوشي ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[*] سيمون كزنتس: حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة.

6. يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثُلثْ سكان العالم.

وتتعلق الخاصية الأولى والثانية بالمتغيرات الاقتصادية، بينما تعبر الخاصية الثالثة والرابعة عن متغيرات التحول الهيكلي، أما الخامسة والسادسة فهما تتعلقان أكثر بالانتشار العالمي للنمو[1].

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.

يقاس النمو الاقتصادي عادة باستخدام المؤشرات الاقتصادية، والأكثر شيوعا هو الناتج المحلي الإجمالي GDP والذي يقيس مجموع القيمة المضافة للشركات في الدولة، والذي يضاف في الميزان الخارجي ولذلك فهو يعد مقياس كمي لحجم الإنتاج. ويستخدم أيضا لقياس القوة الشرائية للعملة. والمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول وفي أوقات مختلفة[2].

أولا: ناتج المحلي الإجمالي GDP: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد،[3] حيث اقترح Mead استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج[4].

1. المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي[5]:

[1]– ميشيل ب.تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، 2006، المملكة العربية السعودية، ص175.

[2]– معاذ صغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2011/1999، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، مسيلة، 2013/2012، ص 56.

[3]– حسيني وسام، مرجع نفسه، ص 44.

[4]– كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، تلمسان، 2013/2012، ص ص 23/22.

[5]– محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية ، 1999، ص118.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم.

2. **المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:** يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي.

3. **مقارنة القوة الشرائية:** لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي[1].

ثانيا: الدخل القومي الكلي المتوقع.

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد تكون للدولة موارد كامنة وإمكانيات مختلفة للاستفادة من هذه الموارد كالتقدم التقني، حيث تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات

[1]– محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 120/119.

عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار لم يلقى أيضا القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل[1].

ثالثا: متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج[2].

وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وفي هذا الشأن اعتقد "Charles Kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

هناك طريقتان لقياس النمو الاقتصادي وهما:

1. **معدل النمو البسيط**: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى حيث يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:[3]

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } i \text{ - متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } i-1}{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } i-1} \times 100$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب.

2. **معدل النمو المركب**: يمكن حساب المعدل النمو السنوي المركب $\mathrm{CM_c}$ بالطريقة التالية:

$$Y_{\mathrm{N}} = Y_0(1 + CM_c)^N$$

$$CM_c = \sqrt[\mathrm{N}]{\frac{\mathrm{Y_N}}{\mathrm{Y_0}}} - 1$$

$\mathrm{CM_c}$: معدل النمو المركب. N: فرق عدد السنوات بين أول وأخر سنة.

Y_0: متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس. Y_{N}: متوسط الدخل الحقيقي بين أول وأخر سنة.

ثالثا: معادلة Singer : حيث في سنة 1952 وضع Singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص9 .

[2]– كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]– محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى، مرجع سابق، ص59.

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما(P) فهي إنتاجية رأس المال(إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام Singer بافتراض أن $S = \%6$ من الدخل الوطني، و P=0,2 % و R=1,25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D=-0,5 ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات Singer كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6%وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.[1]

[1]-كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادية التقليدية.

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميّز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

المطلب الأول: نظريات النمو عند الكلاسيك.

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه"نتاج عملية التراكم الرأسمالي". و قد كانت الرأس مالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم.كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج و بالتالي في التطور و التنمية .وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدا[1].

أولا: «**ادم سميث**[*]»: إن آراءه في كتابه بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم الصادر سنة 1776، تمثل أفكاره وآرائه بداية التفكير الاقتصادي المنظم بصورة عامة والمتصل منه بعملية النمو بصورة خاصة، ويرى أن الزيادة في الثروة (النمو) يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق :زيادة مهارة العاملين، زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص، إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة.

وحتى يتحقق تخصيص وتقسيم عمل ينبغي حسب رأي Adam Smith أن يتوفر ما يأتي[2]:

- **رأس المال**: إذ لابد من التوسع في تكوين رأس المال حتى يمكن التوسع بالتخصص وتقسيم العمل، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل كثيرا من إمكانية تحقق مدى مهم من التخصص وتقسيم العمل، وحتى يتم تمويل رأس المال لابد من الادخار إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والمبادلات وهذا بدوره يزيد من الادخار الذي يمثل القدرة على تكوين رأس المال.
- **السوق**: يعتبر وجود السوق أمرا لازما للتخصص وتقسيم العمل، إذ كلما اتسع حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق زيادة الإنتاج واتساعه وزيادة حجم المبادلات.

---

[1]- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2013، ص17.

[*] ادم سميث(1723-1790) اقتصادي سكوتولندي، من رواد المدرسة الكلاسيكية نمن أبرز كتاباته:« البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم» 1976م.

[2]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص105.

كما أن Adam Smith يرى إضافة لما سبق، أن النمو يحدث بطريقة تراكمية فعندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل تخصص وتقسيم العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويزداد الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات وهذا يسمح بزيادة تكوين رأس المال ويتسع حجم السوق كذلك، وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية طالما توفرت أسباب استمرارها هذه.

وافترض Adam Smith وجود علاقة بين زيادة السكان وزيادة القوى العاملة ويربط ذلك بمستوى الكفاف، حيث يعتمد إرتفاع الأجور على معدل التجميع الرأسمالي وعلى معدل نمو السكان، ففي حالة الركود أي قلة التجميع الرأسمالي تنخفض الأجور إلى حد الكفاف في حين ترتفع فوق ذلك في حالة التجميع الرأسمالي المرتفع وزيادة عرض العمل وتؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الإنخفاض ويحصل العكس في حالة انخفاض السكان.

وبهذا يمكن القول بأن أهم آراءه في النمو تتمثل في تأكيده على التجميع الرأسمالي وتفسيره حالة الركود بانخفاض الأرباح والأجور إلى حد الكفاف ومفهومه لعملية التنمية كونها عملية تراكمية متدرجة ومعارضته للتدخل الحكومي[1].

✓ **نقد أفكار سميث:**

لقد عرضت أفكار سميث للعديد من الانتقادات نذكر أهمها[2]:

- أنه استند إلى تقسيم طبقي حاد للمجتمع، حيث قسمته لطبقين تضم الأولى ملاك الأراضي والرأسمالي، وتضم الثانية العمال وأهمل تماما وجود الطبقة الوسطى.
- ومن ثم ترتب على الفكرة الأولى إهمال مدخرات الطبقة المهملة ولتي تتجمع في مؤسسات الائتمان.
- أنه تعامل مع المنافسة الحرة على اعتبار أنها حقيقة قائمة، بينما هي افتراض نظري لا مكان له في الواقع العملي وبنفس الطريقة أيضا تعامل مع التجارة الحرة.
- أفكاره محدودة بالنسبة للدول المختلفة ذات التدخل الواسع للدولة وانخفاض مستوى دخل الأفراد وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

ثانيا: «دافيد ريكاردو[(*)] **»**: استنادا لأفكار ادم سميث، حاول دافيد ريكاردو إعطاء أسباب وجود حالة الركود(النمو الصفري)، فهذه الحالة حسبه ناتجة عن القطاع الزراعي حيث المردودية في هذا القطاع متناقصة، فيرى ريكاردو أن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مرتفعة في المواد لغذائية وينتج بذلك إرتفاع سريع في الأراضي

[1]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره،ص 105.

[2]– سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة،2000،ص317.

[(*)]: دافيد ريكاردو(1972/1823)،اقتصادي إنجليزي من مؤلفاته: 1817 «Les Principes de léconomiepolitique».

ذات الجودة المرتفعة، وبما أن نوعية الأراضي غير متساوية، فإن ذلك يؤدي إلى استغلال أراضي ذات نوعية أقل،وكنتيجة لذلك ينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وتناقص مستويات الأجور إلى حد معين، وبما أن الأرباح هي مصدر تراكم رأس المال، فإن الرأسماليين سيستثمرون في عملية التراكم، هذه العملية التي تبدأ في التناقص حتى يصبح معدل الربح معدوما ومنه وجود حالة الركود.

وهذا ولم يكتفي ريكاردو بتفسير حالة الركود في الاقتصاد، بل أعطى أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، ونقصد بها العوامل الفكرية والثقافية، وكذا الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، وركز ريكاردو على عامل مهم وممول للنمو الاقتصادي وهو حرية التجارة، بما يساعد على نجاح التخصص وتقييم العمل.

والنظرية الكلاسيكية للنمو هي دالة بين الإنتاج وعدة عوامل رئيسية ويمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$Y = f(L, K, R, A)$$

حيث (L, K, R, A) تمثل على التوالي: العمل، رأس المال، المواد الطبيعية والتقدم التكنولوجي وبالتالي فإن التغير في الإنتاج(النمو) يتأثر بتغير أحد العوامل المفسرة للنمو في المعادلة السابقة، ويفترض الكلاسيكيون أن كل من العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي عوامل متغيرة لكن الأرض فهي ثابتة" ومع الافتراض فإن العلاقة الأساسية في الدالة السابقة ركزت على إظهار أثر الزيادة في قوة العمل على حجم الإنتاج، والتي تمر بثلاث مراحل كما يوضحها قانون تناقص الغلة.

واستنادا إلى هذا الطرح اعتقد الكلاسيكيون بأن العوامل الدافعة للنمو تتمثل في عملية تقسيم العمل ورأس المال[1].

✓ **انتقادات نظرية دافيد ريكاردو:**

رغم أهمية أفكار ريكاردو واتسامها بالديناميكية إلا أنها تعرضت للنقد على النحو التالي:

- تستند أفكاره إلى نظرية تناقص الغلة والتي دحضتها تماما مسألة التقدم التكنولوجي ورغم اعترافه بأهمية التطور التكنولوجي إلا أنه اعتبره مرحلي ويكون سيادة قانون تناقص الغلة.
- اعتبر ريكاردو حالة الاستقرار التي تصل إليها البلدان حالة حتمية وتصل إليها بطريقة آلية، وذلك على عكس من أثبته التجارة التاريخية.

[1]– مراد تهتان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية للفترة 2006/1980، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010/2009، ص 15.

- أهمل ريكاردو تأثير سعر الفائدة وأدمجه مع الربح وهو بذلك يهمل التفرقة بين النشاط المالي والنشاط الإنتاجي، كما افترض ثبات معاملي رأس المال والعمل على الرغم من تغير كل من العمل ورأس المال.
- يقول شومبير أن ريكاردو لا يملك نظرية النمو ولكنه يمتلك نظرية للتوزيع حيث يحدد أنصبة كل من العمال وملاك الأراضي والرأسماليين من الناتج النهائي[1].

ثالثا:« توماس مالتوس »Thomas Malthus 1798:

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق say حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون الطلب.

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية. و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

إن تحليلات " Malthus " لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[2].

❖ نقد نظرية النمو الكلاسيكي[3]:

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية للنمو وملخص هذه الانتقادات فيما يلي:

- يعتبر الكلاسيك أن الأرض عنصر لدالة الإنتاج، والانتقاد الذي تم توجيهه والذي أكدته التجارب العلمية فإن الأرض لا تدخل في دالة الإنتاج[1].

---

[1]– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2]– كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3]– بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012،ص188.

- اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار و منها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام[2].
- نظرية" مالتوس "حول السكان لم يمكن تطبيقها على الدول المتقدمة، لأن معدلات الوفيات تتناقص تزامنا مع ارتفاع مستويات دخولهم، ففي الربع الثالث من القرن التاسع عشر فاق نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة الأجر الطبيعي بكثير .فالتجربة إذا برهنت على استحالة تطبيق نظرية" مالتوس "على الدول المتقدمة، لأن هناك دائما زيادات مستمرة في الأسعار، و لم تبقى عند مستوى الكفاف، و لم ينعكس هذا على معدلات الأرباح بالانخفاض[3].
- عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض أرائهم إلى الدور الذي يلعبه التقدم التقني في رفع مستوى الإنتاجية إلا أنهم جزموا بأنه لا يمكن لهذا التقدم في التكنولوجيا أن يلغي أثر تناقص الغلة وحسب رأيهم أيضا إن هذا التقدم الفني يطبق فقط في القطاع الصناعي ولا يمكن تطبيقه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن الارتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة أظهر عكس ذلك أي كانت هناك زيادة في الإنتاج الزراعي وبالتالي تحقيق فائض كبير في المواد الزراعية وقد تم تصدير هذا الفائض إلى الخارج[4].
- يعتقد الكلاسيك أن كل الادخارات تكون موجهة للاستثمار، وهذا ليس صحيح لأن الاستثمار يمكن أن يزيد من خلال الائتمان المصرفي.
- إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام، حيث يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك الدور الذي لعبه القطاع العام في تعطيل التراكم الرأسمالي خاصة في الدول النامية.[5]

---

[1]– هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية: دراسة قياسية للفترة 2014/1980، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، المسيلة، 2017/2016، ص65.

[2]– بلوافي محمد، مرجع سبق ذكره، ص188.

[3]– العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، الجزائر، 2013/2012،ص47.

[4]– محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي، التنمية الاقتصادية نظرياتها وسياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص98.

[5]– مايكل أبدجمان، مرجع سبق ذكره ، ص457.

المطلب الثاني: نظريات النمو عند النيوكلاسيك.

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة قبل نموذج هارود –دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي،حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956 A contribution to the theory of economic growth متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود ودومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي[1].

أولا: نموذج «هارود – دومار»: وتقوم هذه النظرية على الفرضيات الآتية[2]:

- ثبات الميل الحدي للادخار.
- الاقتصاد مغلق.
- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.
- ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي، وكذلك ثبات أسعار الفائدة.
- هناك توازن أي تحقق الاستخدام الكامل.
- ثبات معامل (رأس المال/ الناتج).

ولقد حاول كل من هارود و دومار (Harrod-Domar) ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج رياضي يظهر أن[3]:

$$g = \frac{s}{K/y}$$

حيث تعبر الرموز: g، s، K، y على التوالي: معدل النمو، معدل الادخار، رأس المال، الدخل أو الناتج.

وقصد فهم كيفية صياغة معادلة النموذج يمكن إتباع الخطوات التالية[4]:

لدينا الادخار الإجمالي (S): هو عبارة عن دالة تابعة للدخل. $S = sy$ ... ... (1)

بحيث: (s): الميل المتوسط للادخار.

---

[1]– كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]– مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 75/74.

[3]– كريمة قويدري، مرجع نفسه، ص 43.

[4]– شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، أم البواقي، 2015/2014، 117.

في حين يعرف الاستثمار بالمعادلة (2) بأنه التغير في رصيد رأس المال. $I = \Delta K \dots \dots \dots \dots (2)$

أما **V** يمثل معامل رأس المال وهو عبارة عن حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو أنه حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة.

$$v = \frac{K}{y} \dots \dots \dots \dots (3) \Rightarrow K = v.y \dots \dots \dots (4)$$

وبمفاضلة المعادلة رقم (4) نحصل على: $\Delta K = v\Delta y \Rightarrow v = \frac{K}{y} \dots \dots (5)$

وبما أن شرط توازن الاقتصاد يتمثل في التساوي بين الادخار الإجمالي مع الاستثمار.

$$I = S \dots \dots \dots \dots (6)$$

وباعتماد المعادلة رقم (5) يمكننا أن نصل إلى: $I = \Delta K = v\Delta y \dots \dots (7)$

وبتعويض المعادلة رقم (7) و (1)في (6) يمكن التوصل إلى النتيجة الآتية:

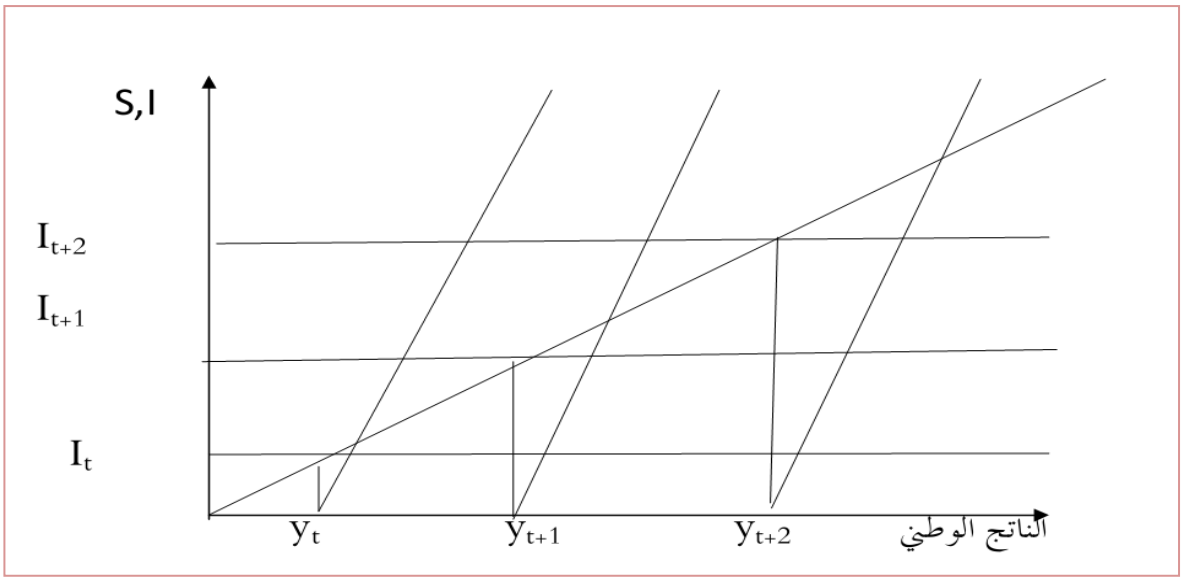
$$sy = v\Delta y \dots \dots \dots (8)$$

وبما أن معدل النمو g هو: $g = \frac{\Delta y}{y}$

ومنه نكتب: $g = \frac{s}{v} = \frac{s}{K/y}$

ويمكن تفسير المتحصل عليها سابقا هندسياً من خلال الاستعانة بالشكل البياني الآتي[1]:

الشكل رقم (2): عرض هندسي لنموذج هارود–دومار في النمو الاقتصادي.



المصدر: شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[1]– شوقي جباري، مرجع نفسه، ص 118.

من خلال الشكل البياني، يتحقق المستوى التوازني في الزمن t عند النقطة a، حيث يتساوى الاستثمار It مع الادخار St ولكي تستغل الطاقة الإنتاجية بكاملها عند بدء الفترة $t+1$ ، يجب أن يكون مستوى الاستثمار مساويا ل $It+1$ هذا المستوى من الإنفاق الاستثماري يؤدي بدوره إلى إضافة طاقة إنتاجية جديدة، ويترجم ذلك من خلال الانتقال إلى نقطة التوازن b وهكذا ودواليك. إن ضمان التوازن المستمر للاقتصاد مرهون بنمو الاستثمار، ونمو رصيد رأس المال بمعدل مساو لحاصل ضرب نسبة الطاقة الإنتاجية إلى رأس المال في الميل الحدي أو المتوسط للادخار للمجتمع[1].

ثانيا: جيمس ميد Jims Mead:

لقد أخذ "جيمس ميد" بالأسلوب الكلاسيكي الحديث و استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، استخدم نفس الفرضيات في نموذج " سولو صوان" كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك والاستثمار[2].

حيث اعتبر أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون الصافي لرأس المال(K)القدر المتاح من قوة العمل(L)، ولأرض والموارد الأخرى(N) ، والزمن(T) . الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي، وهو يأخذ الشكل التالي[3]:

$$Y = F(K, L, N, T) \cdots\cdots\cdots (1)$$

فإذا كانت (N) ثابتة فإن:

$$\Delta Y = \theta \Delta K + \omega \Delta L + \Delta Y' \dots\dots\dots (2)$$

حيث (Δ) هي التغير الطفيف، بينما $(\theta$ و$\omega)$ فهي الناتج الحدي لرأس المال والعمل على التوالي، وأما $(')$ فهي مستوى الإنتاج إذا تغير المستوى التكنولوجي. وبقسمة المعادلة (2) على (Y) ينتج:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\theta \Delta K}{Y} + \frac{\omega \Delta L}{Y} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\theta K}{Y} . \frac{\Delta K}{K}\right) + \left(\frac{\omega L}{Y} . \frac{\Delta L}{L}\right) + \frac{\Delta Y'}{Y} \cdots\cdots\cdots (3)$$

[1]- شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص 119/118.

[2] - وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، 2014/2013، ص 25.

[3] -كبيداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

وحيث أن $\left(y = \frac{\Delta Y}{Y}\right)$ هو معدل النمو النسبي للناتج، وأن $\left(k = \frac{\Delta K}{K}\right)$ هو معدل النمو النسبي لرأس المال، بينما $\left(l = \frac{\Delta L}{L}\right)$ هو معدل النمو النسبي للعمل، في حين يعبر $\gamma = \frac{\Delta Y'}{Y}$ عن معدل النسبي للتقدم التكنولوجي خلال سنة، وبالتالي فإن العلاقة (3) تصبح:

$$y = \left(\frac{\theta K}{Y}\right)k + \left(\frac{\omega L}{Y}\right)l + \gamma \cdots\cdots\cdots (4)$$

وبوضع الناتج الحدي النسبي لرأس المال هو $\left(U = \frac{\theta K}{Y}\right)$ والناتج الحدي النسبي للعمل هو $Q = \frac{\omega L}{Y}$ فإن العلاقة الأساسية لنموذج ميد تصبح: $y = Uk + Ql + \gamma \cdots\cdots\cdots (5)$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي .وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه: $y - 1 = Uk - (1 - Q)l + \gamma \cdots\cdots\cdots (6)$

فإذا كانت $\left(k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{sy}{K}\right)$ فإن العلاقة (6) تصبح:

$$U = \frac{\theta K}{Y} \Rightarrow Uk = \frac{sy}{K} \cdot \frac{\theta K}{Y} = \theta \cdot s$$

$$\Rightarrow y - 1 = \theta \cdot s - (1 - Q)l + \gamma \cdots\cdots\cdots (7)$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة، فإنه يمكن كتابة ما يلي[1]:

$$y = (\theta \cdot s) + r \cdots\cdots\cdots (8)$$

$$\Rightarrow y = (\theta \cdot s) + \frac{s}{v} \cdots\cdots\cdots (9)$$

المطلب الثالث: النظرية الكينزية.

لقد عصفت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة(1930-1939) بركائز وقواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية، ودعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت بداية هذا الاهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الاقتصادي "**كينز**"، الذي قدم مجموعة من الآراء والأفكار كمحاولة منه إيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية عن إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة[2].

يعتبر كينز في " النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود" 7516 (م)، أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو، وليس الادخار كما جاء في نظرية ادم سميث والاقتصاديون التقليديون، وان الاستثمار المخطط لا

[1] – كبيداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] – العمري الحاج، مرجع سبق ذكره، ص48.

يساوي الادخار، وأن الدخل هو المتغير الذي يوازن بينهما،كما أن حدوث الدورات الاقتصادية يرجع حسب كينز إلى تقلبات الكفاية الحدية لرأس المال[1].

وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي والذي يعُطى بالعلاقة التالية :التغير في الدخل =المضاعف× الزيادة في الاستثمار، وبالتالي فإنه من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل لابد من رفع حجم الاستثمارات[2].

إن نموذج كينز البسيط قائم على نظرية يقضي الفرض الأساسي فيها بأن مستوى توازن الدخل والناتج إنما يتوقف على الإنفاق الكمي للاقتصاد عمى الناتج، فإذا لم يكن الإنفاق الكلي للناتج كافيا لامتصاص مستوى الناتج الذي يتطلب توظيف كل القوة العاملة، فإن البطالة تنتج و يصبح إنتاج السلع و الخدمات أقل هن الممكن. فهو أن الإنفاق الكلي يكاد يكون كافيا، فإن التوظيف الكامل يتحقق، و يصل الإنتاج إلى الممكن، فلو أن الإنفاق الكلي كان زائدا فإن التضخم يظهر، وعلى أية حال فإن مستوى من الناتج من ذلك الذي يحقق التوظيف الكامل إلى ذلك الذي يؤدي إلى ترك نسبة كبيرة من القوة العاطلة من الممكن أن يكون مستوى التوازن، و مع هذا المدى الواسع من مستويات التوازن الممكنة، فإن مستوى التوازن الفعلي في أي فترة زمنية يتحدد بمقدار الإنفاق الكمي في تلك الفترة، ومثل حالة المجتمع الذي به قطاعين (القطاع العائلي وقطاع الأعمال) والمجتمع الذي به ثلاث قطاعات (قطاع العائلي قطاع الأعمال والقطاع الحكومي) فإن الاقتصاد يتكون من أربعة قطاعات أي زائد قطاع العالم الخارجي، فإن مستوى الذي يتحقق عنده تساوي الإنفاق الكمي مع الناتج أي عندما تتحقق المعادلة الآتية[3]:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن:

Y : يمثل الدخل الوطني.

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال(الاستثمار).

G: يمثل إنفاق القطاع الحكومي.

[1] – تهتان مراد، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] – نسيمة بن يحيى، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013:دراسة قياسية، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، المدية، 2014/2013.ص22.

[3] – معاذ صغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر:دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة،2013/2012.ص

$(X - M)$: يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

كما أن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق عند تحقيق المعادلة الآتية:

$$C + S + T = C + I + G + (X - M)$$

ومنه:

$$S + T + M = I + G + X$$

وفي هذه المعادلة الأخيرة فإن الجزء الأيسر من المعادلة $(S + T + M)$ إنما يمثل ذلك الجزء من الدخل الإجمالي الذي يتسرب من تيار الإنفاق و يحتجز إما في شكل مدخرات أو ضرائب تدفع للحكومة أو مبالغ تدفع للخارج ثمنا للواردات، فلو أن القدر من الإنفاق التعويضي على الناتج المنتج محليا $(I + G + X)$ كان يساوي مقدار من التسرب من تيار الدخل، فإن الإنفاق الكمي سيتساوى مع الناتج و يتحدد عند هذا المستوى توازن الناتج والدخل. ويعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الإنفاق والدخل بالمضاعف الكينزي وتعطى بالصيغة التالية:

$$C = cY$$
$$I = I^*$$
$$Y = C + I + G$$
$$Y = cY + I^* + G \Rightarrow Y = (I^* + G)/(1 - c)$$

حيث تمثل:

$$\Delta Y = \Delta G \frac{1}{1-c} \Rightarrow \Delta Y = k\,\Delta\,G$$

Y: الإنتاج. C : الاستهلاك. G : الإنفاق الحكومي.

I: الاستثمار. I^* : الاستثمار الخارجي. k : المضاعف.

يرى **كينز** في هذا المجال أن السياسة النقدية تكون عديمة التأثير وفي حالة ظهور البطالة حين تكون معدلات الفائدة منخفضة، وهذا راجع ربما لتفضيل المقرضين اكتناز العائد المنخفض الذي يمكن الحصول عليه من الإقراض الإضافي وذلك من أجل تغطية المخاطر التي ينطوي عليها الإقراض.

نقد نظرية كينز: على غرار النظرية الكلاسيكية، عرفت النظرية الكينزية الانتقادات التالية[1]:

- سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد)، لكن غير ذلك في ظروف أخرى(مثل أزمة الركود التضخم).
- وهي سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية

[1] – تهتان مراد، مرجع سبق ذكره، ص23.

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي.

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي،[1] وهناك العديد من نماذج المتخلقة بنظرية النمو الداخل مثل:(لوكاس، بارو، رومر...).

المطلب الأول: نموذج« لوكاس روبرت» Lucas، 1988

أبرز "لوكاس" في أبحاثه سنة 1988 بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم والرقي، كما يبرز أن الإنتاجية المتولدة عن رأس المال البشري في القطاع الخاص لها أثر إيجابي، بحكم أن ذلك يزيد من تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد المحلي ويساهم في تطور إنتاجية الاقتصاد الوطني[2].

نأخذ نموذج Lucas مع رأس مال بشري (Kh) فنجده يعتمد في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

- لوكاسLucas يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والأخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n. [3]

وحسب لوكاس هناك اختلاف بين رأس المال العيني ورأس المال البشري، ولتراكم هذا الأخير مكاسب جديدة لصالح الكفاءات الفردية (إنتاجية العامل). ويعتبر هذا خيارا لمنح الأفراد فرصا لتغطية مساهمتهم الاقتصادية، وهي مكاسب توصف بأنها التأثيرات الداخلية على الأفراد، وعلى المستوى الكلي تظهر هذه المكاسب في الأثر الذي يمكن أن تحدثه زيادة الاستثمار في التدريس والتدريب على معدل النمو الاقتصادي البعيد الأمد، وعلى هذا الأساس تأخذ دالة الإنتاج حسب لوكاس الشكل[4]:

$$Y = c + K^* + \delta K = AK^B(\mu H^{1-B}) \dots$$

[1]– مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وموضوعات، الأردن، 2007، ص 78.

[2] – نادية مسعودي، دراسة مقارنة الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 2009/1970 باستعمال معطيات PANEL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، الجزائر، 2012/2011، ص 92.

[3] – معاذ صغير، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[4] – أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2017/2016، ص 61.

حيث: Y يمثل الإنتاج، و K^* رأس العيني له، والذي يعبر عن الجزء غير المستهلك في الإنتاج أي: $(K^* = Y - C)$ بينما يعطي تراكم رأس المال البشري بالعلاقة التالية:

$$H^* + \delta K = B(1-\mu)H_i$$

حيث: δK مخزون رأس المال البشري و H^* هو تغيره، أما $(1-\mu)$ فهو الوقت المخصص للتعلم، بينما B يمثل مقدار الفعالية[1].

المطلب الثاني: نموذج «بول رومر» Romer ،1990:

اعتبر رومر أن إنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة هي المصدر الأساسي للتقدم التكنولوجي، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية داخل الاقتصاد، ويضمن عدم الانخفاض السريع للناتج الحدي لرأس المال مع التراكم الرأسمالي، وبالنسبة لرومر يتم تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين أساسيين هما:

- قطاع البحوث(قطاع إنتاج المعرفة): وهو يستخدم رأس المال البشري والرصيد الحالي من التكنولوجيا، وذلك لإنتاج المعرفة الحديثة (والتي تشمل التصميمات الحديثة للسلع الرأسمالية).
- قطاع إنتاج السلع والمنتجات (السلع الرأسمالية والسلع النهائية): وهو يستخدم الموارد المتاحة لإنتاج السلع الرأسمالية وإنتاج الناتج النهائي[2].

يمكن تلخيص الافتراضات الأساسية لRomer على النحو التالي: [3]

- عرض العمل ثابت.
- إجمالي مخزون رأس المال البشري ثابت.
- عملية البحث هي ضرورية وحتمية.
- يمثل رأس المال البشري العامل الوحيد للإنتاج في قطاع البحث والتطوير $(R\&D)$لإظهار أهمية هذا العامل.
- يمثل الابتكار توسيع لرأس المال
- يخلق البحث فقط السلع الوسيطة الجديدة وليس السلع الاستهلاكية الجديدة.
- الاقتصاد المغلق.

[1] – أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] – أحمد هدروق، مرجع نفسه، ص 52.

[3] – حسيني وسام، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، وهي من شكل: $Y = K^{\alpha}(ALY)^{1-}$ حيث $(0 < \alpha < 1)$.[1]

وانتهى رومر، في هذا النموذج إلى أن الحماية التي يسبغها القانون للاكتشافات التكنولوجية، من خلال نظام براءات الاختراع، تعد حماية جزئية، بالنظر إلى أنه إن كان يحظر استخدام المعرفة التكنولوجية في إنتاج سلعة ما، فإنه لا يمنع استخدامها في إنتاج معرفة تكنولوجية أخرى، مما مفاده أن لكل باحث الحق في استخدام المعارف واستغلالها في البحوث التي يجريها.

وبالتالي نجد أن: $A = \delta \cdot L_A \cdot \Delta A \cdots\cdots (1)$

حيث: A مخزون المعارف (حجم التكنولوجيا الموجودة) وΔA تغير هذا المخزون وL_Aعدد الباحثين (حجم قوة العمل المخصصة لقطاع البحث).

وطبقا لهذه الصياغة، فإن كل وحدة إضافية من اليد العاملة التي تخصص للبحث لا تزيد فقط مستوى التكنولوجيا، وإنما أيضا معدل نموها، بيد أن التخطيط لتقدم المعارفA من خلال زيادة عدد الباحثين L_A لا تعد شرطا أساسيا بخصوص النمو الداخلي أو الذاتي، وإنما ينبغي أن تراعى بخصوص مخزون المعارفA ويلاحظ أن رأس المال لا يتمثل هنا في تراكم متجانس، وإنما هو يمثل قيمة إجمالية لمجموع سلع متفاوتة أي:

$$K = \sum_{i=1}^{A} X_i \cdots\cdots (2)$$

حيث: X_i تمثل الكمية الموجودة من كل نوع من أنواع رأس المال[2].

وتنتج سلعة الاستهلاك المتجانسة طبقا للتكنولوجيا:

$$Q = L_y^{1-\beta} \sum_{i=1}^{A} X_i^{\beta} \cdots\cdots (3)$$

حيث: L_y كمية رأس المال التي تدخل في إنتاج السلعة.

ويقصد رومر بذلك دالة قريبة من تلك المنصوص عليها لدى كوب دوغلاس بخصوص إيرادات الحجم الثابت، ومع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف أنواع رأس المال فإن مضاعفة مخزون رأس المال من خلال مضاعفة أي عنصر من أما في، β عناصر رأس المال لا يوازي مضاعفة مجموع هذه العناصر، فمرونة إنتاج رأس المال في الحالة الأولى هي الحالة الثانية فهي الواحد الصحيح. وعلى هذا الأساس يمكن إعادة صياغة المعادلة (3) كما يأتي:

$$Q = L_y^{1-\beta} A^{1-\beta} K^{\beta} \cdots\cdots (4)$$

[1] – كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] – أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ومعدل النمو المتوازن g والنمو الأمثل g^* هما على التوالي:[1]

$$g^* = \delta L - \rho \cdots\cdots (6) \quad ، \quad g = \frac{\delta L - \rho/(1-\beta)}{1+1/(1-\beta)} \cdots\cdots (5)$$

المطلب الثالث: نموذج «Robelo،1991 »

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

وعندها نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK، جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$ ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AKتأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:[2]

$$\begin{cases} Y = AK \\ \mathrm{K} = \delta \mathrm{Y} \end{cases} \cdots\cdots (1)$$

بحيث أن:

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي. δ: نسبة الادخار. K: رأس المال. Y : الناتج.

هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A أثبتت بالموازاة أن رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج .برر Robelo هذا الاختيار بأخذه بعين الاعتبار العمل على أنه رأس المال أو العامل البشري الذي هو تراكمي(تجميعي) وأضاف رأس المال العيني، فأعطى بذلك مفهوم رأس المال الموسع K

أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج" Solow " كما يلي:

$$K^* = sY - \delta K \cdots\cdots (2)$$

وحيث عدد السكان ثابت أي $L^* = \mathrm{nL} = 0$

من (1)و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{Y^*}{\mathrm{Y}} = sA - \delta \cdots\cdots\cdots (3)$$

$$\frac{K^*}{\mathrm{K}} = sA - \delta \cdots\cdots\cdots (4)$$

[1]– أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] – معاذ صغير، مرجع سبق ذكره، ص 51.

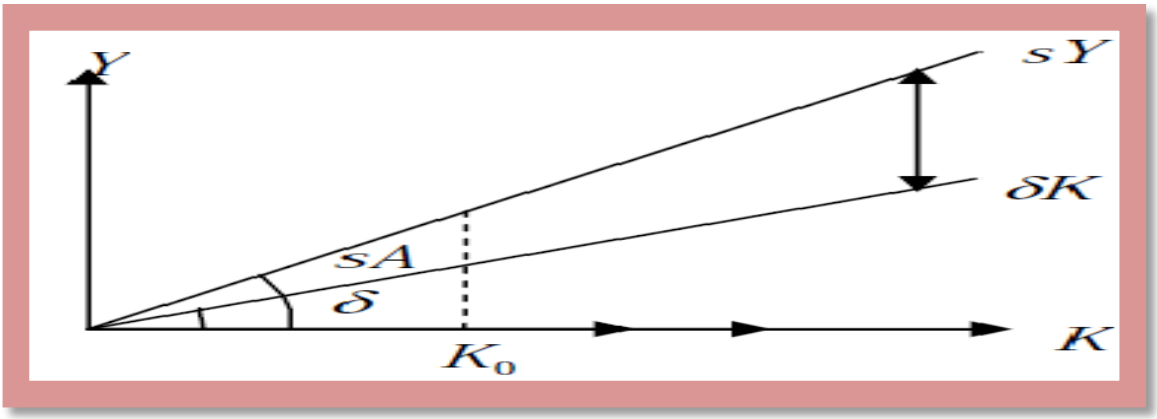
$$\frac{K^*}{\mathrm{K}} = s\frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{K}} - \delta \cdots\cdots\cdots\cdots (5)$$

حيث أن Yهي حجم الإنتاج، بينما s هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK وذلك كما يلي:[1]

وانطلاقا من المساواة $K = \delta Y$ نستخرج نسبة النمو g : $g = \frac{K^*}{\mathrm{K}} = \delta A$

ومن هذا الشكل AK ظهر بسيطا جدا ولم يسمح بأخذ قدر كبير من إسهامه، وعليه لم يقدم Robelo النموذج على الشكل باعتقاده أن سلوك الادخار داخلي[2].

الشكل رقم(3): نموذج AK.



المصدر: معاذ صغير، مرجع سبق ذكره، ص 47.

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK، نفترض أن اقتصادًا ما يبدأ من النقطة K_0 ففي حالة نموذج **سولو** يكون تراكم المال خاضعًا للمردودات المتناقصة$(\alpha < 1)$، حيث:

ومن خلال المعادلة (3) و(4): $\frac{Y^*}{\mathrm{Y}} = \frac{K^*}{\mathrm{K}}$ أي $\frac{Y^*}{\mathrm{Y}} = sA - \delta = g_Y$

ومنه من المعادلة (3) و(4)نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمز الإنتاج، و g_Y لاقتصاد ما هو إلا دالة متزايدة في معدل الاستثمار– الادخار ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

[1] – كبيداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 54/53.

[2] – أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص 51.

خاتمة:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، وفي المبحث الأول بمفاهيم النمو الاقتصادي بأنه هو زيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، وأهم مقاييسه بالناتج المحلي الإجمالي، الدخل الكلي القومي ومتوسط الفرد من الدخل والناتج.

أما في المبحثين الآخرين والتي خصصت للنظريات ونماذج النمو الاقتصادي، بأن النظريات كان لها الفضل في إبراز أهم عوامل النمو الاقتصادي لكنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي من خلال إظهار أهمية التحليل القياسي في التحليل الاقتصادي وخاصة على يد كينز بدأت هنا مرحلة جديدة تعتمد على التحليل الاقتصادي، والتي تم معالجتها عن طريق النظريات الحديث للنمو التي تعرف بنماذج النمو الداخلي تتحقق بخاصية غياب تناقص عوائد رأس من أبسط نماذج النمو الداخلي وأظهر هذا النموذج أن الغياب الكلي لتناقص العوائد AK المال وحيث نموذج فقد جعل من التقدم التكنولوجي Romer يكون ممكننا إذا تم التعبير عن رأس المال بالمفهوم الواسع .أما نموذج داخليا وهذا يتحقق في مراكز البحث والجامعات التي تنتج المعرفة باستخدام العمل والموارد ومخزون المعرفة المتراكم، ومن Barro أما نموذج تبين انه يمكن إحلال عوامل الإنتاج (solow)أجل توضيح علاقة العمل بالنمو الاقتصادي من خلال نموذج في الأجل الطويل أي يمكن تعويض احد العناصر بأخر في حالة نقص.

الملحق رقم (1):بيانات الدراسة

RT	NT	PIB	L	
32000000	520000	4,1764E+10	7847454	1995
45000000	605000	4,6941E+10	8095036	1996
28000000	635000	4,8178E+10	8298341	1997
74000000	678000	4,8188E+10	8507810	1998
80000000	749000	4,8641E+10	8719346	1999
102000000	866000	5,479E+10	8930754	2000
100000000	901000	5,4745E+10	9157765	2001
111000000	988000	5,676E+10	9379039	2002
112000000	1166000	6,7864E+10	9598546	2003
178000000	1234000	8,5325E+10	9819757	2004
477000000	1443000	1,032E+11	10042271	2005
393000000	1638000	1,1703E+11	10254779	2006
334000000	1743000	1,3498E+11	10460143	2007
473000000	1772000	1,71E+11	10661074	2008
361000000	1912000	1,3721E+11	10861407	2009
324000000	2070000	1,6121E+11	11136940	2010
300000000	2395000	2,0002E+11	11358923	2011
295000000	2634000	2,0906E+11	11597819	2012
326000000	2733000	2,0976E+11	12064459	2013
348000000	2301000	2,1381E+11	11642569	2014
357000000	1710000	1,6587E+11	11798754	2015
243000000	2039000	1,5905E+11	11937038	2016

المصدر: البنك الدولي

الملحق رقم(2): الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	PIB	NT	RT	L
Mean	8.14E+15	1487818.	2.31E+08	10195534
Median	6.23E+15	1540500.	2.69E+08	10232571
Maximum	2.10E+16	2733000.	4.77E+08	12355028
Minimum	4.18E+10	520000.0	28000000	7773938.
Std. Dev.	8.51E+15	696410.7	1.47E+08	1432443.
Skewness	0.234117	0.209159	0.058364	-0.096934
Kurtosis	1.332812	1.820767	1.620885	1.726114
Jarque-Bera	2.748862	1.435115	1.755952	1.522006
Probability	0.252984	0.487943	0.415623	0.467198
Sum	1.79E+17	32732000	5.09E+09	2.24E+08
Sum Sq. Dev.	1.52E+33	1.02E+13	4.57E+17	4.31E+13
Observations	22	22	22	22

الملحق رقم(1.3):نتائج اختبارات جذر الوحدة

الجدول رقم(1): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة (pib) عند المستوى.

Null Hypothesis: PIB is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.098501
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	2.47E+31
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.85E+31

KPSS Test Equation
Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 21:14
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.90E+15	2.15E+15	-1.348006	0.1927
@TREND("1995")	1.05E+15	1.75E+14	6.000766	0.0000

الجدول رقم(2): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة (NT) عند المستوى.

Null Hypothesis: NT is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.093357
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	6.95E+10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.26E+11

KPSS Test Equation
Dependent Variable: NT
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 21:39
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	449640.3	113952.5	3.945857	0.0008
@TREND("1995")	98874.08	9288.715	10.64454	0.0000

الجدول رقم(3):نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة(RT) عند المستوى.

Null Hypothesis: RT is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.151501
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	8.84E+15
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.67E+16

KPSS Test Equation
Dependent Variable: RT
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 21:41
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	50683794	40645158	1.246982	0.2268
@TREND("1995")	17216262	3313146.	5.196349	0.0000

الجدول رقم(4): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة(RT) عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(RT) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.266746
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	7.32E+15
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.69E+15

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(RT)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 21:45
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10047619	19131559	0.525186	0.6052

الجدول رقم(5): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة(L) عند المستوى.

Null Hypothesis: L is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.160587
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	3.70E+10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.70E+10

KPSS Test Equation
Dependent Variable: L
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 21:55
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7901282.	83163.94	95.00850	0.0000
@TREND("1995")	218500.3	6779.018	32.23184	0.0000

الجدول رقم(6): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة(L) عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(L) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.099087
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

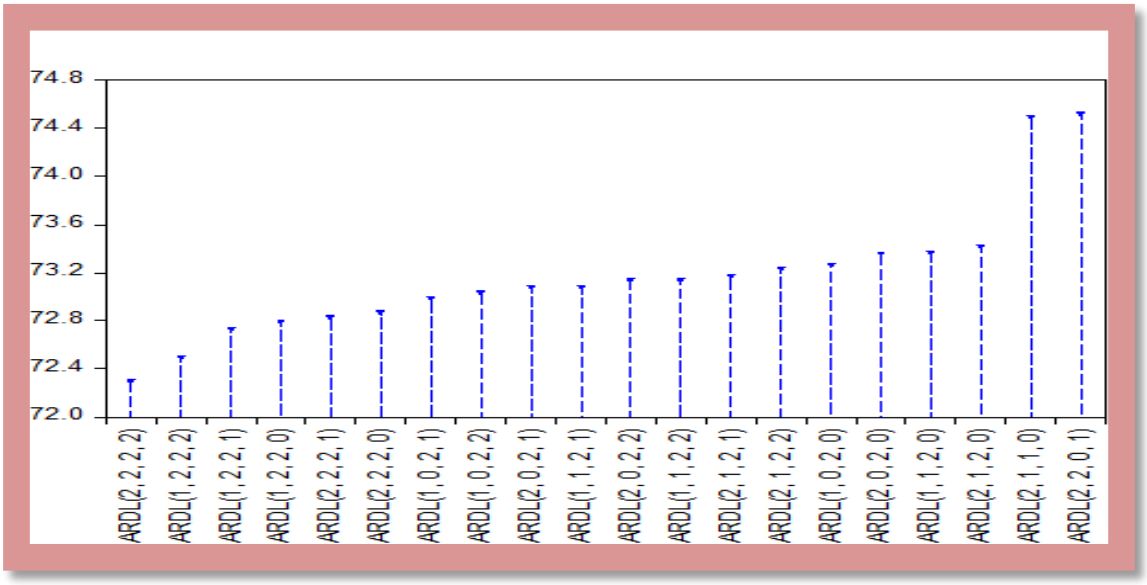
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	2.64E+10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.64E+10

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(L)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 21:56
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	305114.5	77299.05	3.947197	0.0009
@TREND("1995")	-9715.608	6156.079	-1.578214	0.1310

الملحق رقم (2.3): تحديد اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج.



الملحق رقم(3.3): اختبار (Bounds test).

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	23.31978	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم(4.3): نتائج تقدير نموذج ARDL (2.2.2.2).

Dependent Variable: PIB
Method: ARDL
Date: 06/17/19 Time: 16:06
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): NT L RT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.406054	0.180550	2.248978	0.0547
PIB(-2)	-0.274599	0.164777	-1.666484	0.1342
NT	1.41E+10	4.95E+09	2.851471	0.0214
NT(-1)	-7.97E+09	4.61E+09	-1.728154	0.1222
NT(-2)	1.69E+10	4.42E+09	3.833839	0.0050
L	4.17E+09	2.40E+09	1.735739	0.1208
L(-1)	2.26E+10	3.96E+09	5.709730	0.0004
L(-2)	-3.62E+10	3.93E+09	-9.220269	0.0000
RT	21516330	3716295.	5.789727	0.0004
RT(-1)	-9079898.	5648474.	-1.607496	0.1466
RT(-2)	15142961	5727076.	2.644100	0.0295
C	5.37E+16	2.11E+16	2.550596	0.0341

R-squared	0.993599	Mean dependent var	8.95E+15
Adjusted R-squared	0.984798	S.D. dependent var	8.50E+15
S.E. of regression	1.05E+15	Akaike info criterion	72.29408
Sum squared resid	8.80E+30	Schwarz criterion	72.89152
Log likelihood	-710.9408	Hannan-Quinn criter.	72.41071
F-statistic	112.8975	Durbin-Watson stat	2.529939
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم(5.3):نتائج مقدرات المعلمات الأجل الطويل لنموذج (ARDL).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NT	2.66E+10	3.71E+09	7.163810	0.0001
L	-1.09E+10	2.11E+09	-5.172134	0.0009
RT	31753563	5620062.	5.650038	0.0005
C	6.19E+16	1.52E+16	4.061260	0.0036

EC = PIB - (26556507301.7180*NT -10906244426.5686*L + 31753562.9098 *RT + 61862476069226360.0000)

الملحق رقم(6.3): نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/17/19 Time: 16:22
Sample: 1995 2016
Included observations: 20

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	0.274599	0.104577	2.625800	0.0304
D(NT)	1.41E+10	2.07E+09	0.000000	0.0000
D(NT(-1))	-1.69E+10	1.15E+09	0.000000	0.0000
D(L)	4.17E+09	1.36E+09	0.000000	0.0000
D(L(-1))	3.62E+10	2.24E+09	0.000000	0.0000
D(RT)	21516330	2392894.	0.000000	0.0000
D(RT(-1))	-15142961	3432944.	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.868545	0.065675	-13.22491	0.0000

الملحق رقم(7.3): اختبار الارتباط التسلسلي(Breusch-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

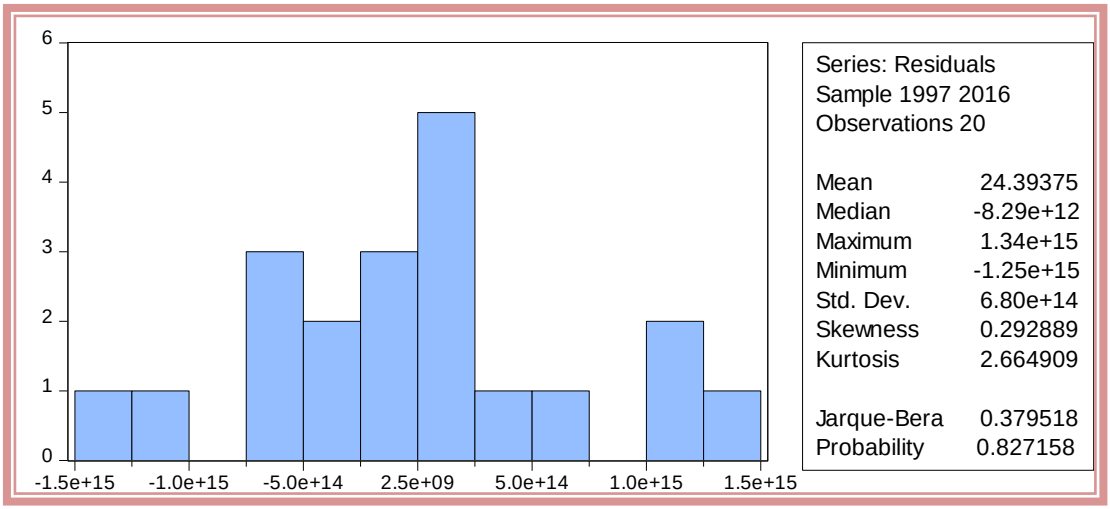
F-statistic	0.390149	Prob. F(2,6)	0.6930
Obs*R-squared	2.301662	Prob. Chi-Square(2)	0.3164

الملحق رقم(8.3): اختبار عدم ثبات الخطأ(ARCH Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.014424	Prob. F(1,17)	0.9058
Obs*R-squared	0.016108	Prob. Chi-Square(1)	0.8990

الملحق رقم(9.3): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



الملحق رقم(10.3): نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذج (RAMSEY)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PIB PIB(-1) PIB(-2) NT NT(-1) NT(-2) L L(-1) L(-2) RT RT(-1) RT(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.687554	7	0.5139
F-statistic	0.472731	(1, 7)	0.5139

العنوان	الصفحة
إهداء 1	I
إهداء 2	II
كلمة الشكر والتقدير	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	VII-V
فهرس الجداول والأشكال	-VII IX
المقدمة	أ-ت
الفصل الأول: مدخل عام للاستثمار والاستثمار السياحي	27-2
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار	8-3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه	5-3
المطلب الثاني: محددات الاستثمار	7-5
المطلب الثالث: أهداف الاستثمار	8-7
المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار السياحي	17-9
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار السياحي وأنواعه	11-9
المطلب الثاني: محددات نمو الاستثمار السياحي وخصائصها	15-11
المطلب الثالث: محفزات ومعيقات الاستثمار السياحي	17-15
المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي وآثاره	27-18
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية المباشرة للاستثمار السياحي	21-18
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار السياحي	24-21
المطلب الثالث: آثار الاستثمار السياحي	26-24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي ونظرياته	**55-29**
تمهيد	29
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	38-30
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما	32-30

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وخصائصه	35-32
المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي	38-35
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادية التقليدية	39
المطلب الأول: نظريات النمو عند الكلاسيك.	43-39
المطلب الثاني: نظريات النمو عند النيوكلاسيك.	47-44
المطلب الثالث: النظرية الكينزية	49-47
المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي.	55-50
المطلب الأول: نموذج« لوكاس روبرت» Lucas، 1988	51-50
المطلب الثاني: نموذج بول رومر Romer، 1990	53-51
المطلب الثالث: نموذج Robelo، 1991	54-53
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي	85-57
تمهيد	57
المبحث الأول: تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر	68-58
المطلب الأول: الاستثمارات السياحية خلال الفترة (1967/1985).	61-58
المطلب الثاني: الاستثمارات السياحية خلال الفترة (1990/2016).	64-61
المطلب الثالث: الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر وتحفيزاته التشريعية	68-64
المبحث الثاني: دراسات سابقة لعلاقة الاستثمار السياحي بالنمو الاقتصادي	75-69
المطلب الأول: دراسات سابقة لعلاقة الاستثمار السياحي بالنمو الاقتصادي في الجزائر	72-69
المطلب الثاني: دراسات سابقة لعلاقة الاستثمار السياحي بالنمو الاقتصادي المغرب العربي	73-72
المطلب الثالث: دراسات سابقة لعلاقة الاستثمار السياحي بالنمو الاقتصادي الأجنبية.	75-73
المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2016	88-76
المطلب الأول: تحديد النموذج والتعريف بالمتغيرات	77-76
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج	79-77
المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2016.	84-79
خلاصة الفصل	85

خلاصة عامة	88-87
قائمة المراجع	97-90
الملاحق	99-104

1. فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أنواع الاستثمارات السياحة	10
2	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	31
3	عدد الأسرّة المنجزة خلال البرنامج الثلاثي(1969/1967)	58
4	عدد الأسرّة المنجزة خلال المخطط الرباعي 1973/1970	59
5	توزيع طاقات الإيواء للفترة (1978/1974) حسب نوع المنتوج السياحي	59
6	عدد الأسر المنجزة خلال البرنامج خماسي الأول (1984/1980).	60
7	طاقة الإيواء حسب القطاعات والدرجة	61
8	تطور عدد الفنادق حسب عدد النجوم خلال الفترة 2016/1990	62
9	تطور عدد الأسرّة حسب فئات الفنادق خلال الفترة 2016/1990	62
10	تطور عدد الأسرّة حسب منتوجات السياحية خلال الفترة 1997/1990	63
11	تطور عدد الأسرّة حسب منتوجات السياحية خلال الفترة 2005/1990	63
12	تطور عدد الأسرّة حسب منتوجات السياحية خلال الفترة 2016/2006	63
13	تطور معدل استعمال الأسرّة 2011/1995	64
14	متغيرات الدراسات السابقة وعلاقتهم	74
15	نتائج اختبار KPSS لجذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%	77
16	درجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة حددت اعتمادا على اختبار KPSS	78
17	فترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة	78
18	نتائج اختبار الحدود (Bounds test)	79
19	مقدرات معلمات الأجل الطويل	80

2. قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار السياحي	23
2	عرض هندسي لنموذج هارود–دومار في النمو الاقتصادي	45
3	نموذج AK	54
4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي التراجعية (CUSUM)	83
5	المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية (CUSUM Of Squares)	84

3. قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	بيانات الدراسة	99
2	الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	99
(1.3)	نتائج اختبارات جذر الوحدة	100-101
(2.3)	تحديد اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج	102
(3.3)	اختبار (Bounds test)	102
(4.3)	نتائج تقدير نموذج ARDL (2.2.2.2)	102
(5.3)	نتائج مقدرات المعلمات الأجل الطويل لنموذج (ARDL).	103
(6.3)	نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير	103
(7.3)	الارتباط التسلسلي اختبار (Breusch-Godfrey)	103
(8.3)	عدم ثبات الخطأ(ARCH Test)	103
(9.3)	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	104
(10.3)	نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذج (RAMSEY)	104

أولا: باللغة العربية.

❖ **الكتب:**

1. أحمد رمضان سعد الله، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

2. أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008/2007.

3. أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006، مصر.

4. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

5. ادم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.

6. جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.

7. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة: مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

8. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000.

9. عبد السلام أبو قحف، إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 2004/2003.

10. عبد القادر مجيد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، طبعة الأولى، الدار الجامعية للكتب، الأزاريطة، الإسكندرية، 1997.

11. د.عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (التحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، 2006.

12. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.

13. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

14. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، 1986، لبنان.

15. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، 1999، المملكة العربية السعودية.

16. مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

17. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، مصر ، 1999.

18. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية 2007، مصر.

19. محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي، التنمية الاقتصادية نظرياتها وسياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

20. محمد عبد العزيز عجمية والآخرون،" التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "الدار الجامعية، 2007، مصر.

21. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999.

22. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007.

23. ميشيل ب.تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.

24. ناظم محمد نوري الشمري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 1999.

❖ **مجلات:**

1. أحمد برادي، الاستثمار السياحي وأثره على الاستدامة البيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد07، العدد05، 2018.

2. إبتهال عوض أحمد محفوظ، قياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في اليمن، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية، العدد الخامس عشر، اليمن.

3. بن زعرور شكري، د.ساطور رشيد، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، 2016، الموقع https ://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/.

4. جليط الطاهر، دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، الجلفة، مارس 2018.

5. حراث حنان وأ.د.رمضاني محمد، دراسة علاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الرابع، العدد 2)، مستغانم، 2018.

6. زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، القاهرة، 2014.

7. سعيداني رشيد، أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، 2017.

8. فاطمة فرج سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد19، 2015.

9. كبير مولود، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014، مجلة البديل الاقتصادي.

10. كلثوم حمدي، عبد الله بن عبد السلام، عوائق الاستثمار السياحي بولاية تمنراست وعوامل النهوض به، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 5، منشورات المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2018.

11. ملاحي رقية، وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، 2014.

12. نجار حياة، واقع آليات تمويل الاستثمارات السياحية ودورها في تطوير الصناعة السياحية بالجزائر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة أوراق اقتصادية العدد1، ديسمبر 2017.

13. وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر: دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جويلية 2018.

❖ **المذكرات ورسائل:**

1. العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، الجزائر، 2013/2012.

2. أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2017/2016.

3. إبراهيم بوناب محمد أمين، أهمية قطاع الصناعة التقليدية ودوره في تنمية القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2013/2003)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، الجزائر، 2015/2014.

4. بعابشة نجيب، أهمية تنمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، الجزائر، 2013/2012.

5. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

6. بليل فدوى، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2010/2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، المدية، 2012/2011.

7. بوعقلين بديعة، الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، التخصص تخطيط، الجزائر، 2006/2005.

8. بوعقلين بديعة، السياسات السياحة في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي دراسة حالة ولاية تيبازة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1996/1995.

9. تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

10. حسيني وسام، أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي دراسية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة (1990- 2016)، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، المدية، 2018/2017.

11. حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، سطيف، 2012/2001.

12. حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في تخصص مالية، نقود وبنوك، قسم علوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006.

13. حراث حنان، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (2013/1990)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، مستغانم، 2015/2014، ص 68.

14. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2012/2000)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، ورقلة، 2016/2018.

15. ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن الحصيلة والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة في فرع التخطيط بمعهد العلوم الاقتصادية في جامعة الجزائر، الجزائر، 1997/1996.

16. زغاش عبد القادر، دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات الساحلية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2016/2015.

17. دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2015.

18. سهام عوفي، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2010/1990، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، المدية، 2013/2012.

19. شابي حليمة، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم الاقتصادية، عنابة، 2016/2015.

20. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، أم البواقي، 2015/2014.

21. صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة لنيل شهادة الماجستير في فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2007/2006.

22. صونية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة2014/1995، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، الجزائر، 2019/2018.

23. طيبي محمد أمين، الضوابط القانونية للإستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسة، تخصص قانون إقتصادي، سعيدة، 2016/2015.

24. عشويتي الحسين، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم علوم الاقتصادية، الجزائر، 2009/2008.

25. عماد معوشي، تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسييَر، جامعة المدية، 2015/2014.

26. عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجيستر في علوم التسير، جامعة المدية، 2011/2010.

27. عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، باتنة، 2005/2004.

28. عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2025/2000) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، الجزائر، 2013/2012.

29. غاته سعيد، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية (دراسة حالة ولاية تمنراست)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، الجزائر، 2010/2009.

30. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، تلمسان، 2013/2012.

31. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011/2010.

32. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، فرع التخطيط، الجزائر، 2004/2003.

33. كواش خالد، مكانة وأهمية القطاع السياحي في النشاط الإقتصادي حالة الجزائر، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

34. لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية،2018/2017.

35. محمد إسلام مالكي، واقع الإستثمار السياحي في الجزائر والإجراءات المتخذة لتطوير، مذكرة متقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد الخدمات، الجزائر، 2016/2015.

36. محمد يونسي، سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016/2015.

37. مراد تهتان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية للفترة 2006/1980، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010/2009.

38. مسعود سالم، دراسة النظام القانوني للإستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق، الجزائر، 2004/2003.

39. معاذ صغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2011/1999، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، مسيلة، 2013/2012.

40. نادية مسعودي، دراسة مقارنة الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 2009/1970 باستعمال معطيات PANEL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، الجزائر، 2012/2011.

41. نسيمة بن يحيى، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 دراسة قياسية، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، المدية، 2014/2013.

42. نصر حميداتو، النشاط السياحي وأثره على النمو الاقتصادي، مذكره مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الشعبة علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، الوادي، 2015/2014.

43. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية: دراسة قياسية للفترة 2014/1980، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، المسيلة، 2017/2016.

44. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2013.

ثانيا: مراجع بالأجنبية:

1. M. Bade, R. Perkin, B. Carmichael, introduction à la macroéconomie moderne, ERPI, 3e édition, Québec.

2. Manuela Pulina, Juan Gabriel Brida, A LITERATURE REVIEW ON THE TOURISM LEDGROWTH HYPOTHESIS, Faculty of Economics, TOMTE – Free University of Bolzano and CRENoS, 2010.

3. Muhammad Ahad, Does Tourism-led Growth Hypothesis exist in Pakistan? A Freshlook from CombineCointegration and Causality Approach with Structural Breaks, International Journal of Economics and Empirical Research, 2016, 4(2), 94-111.

4. Mohammad Jaforullah, International tourism and economic growth in New Zealand, Economics Discussion Papers, University of Otago, ISSN 1178-2293 (Online), No. 1502, APRIL 2015.

5. Régris Bourbonnais, Econométrie-cours et exercices corrigés, 9ème édition, Dunod, Paris, 2015.

المواد:

1. الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 2001/08/20 الجريدة الرسمية 47.

2. الجريدة الرسمية رقم 58 بتاريخ 2006/09/20.

3. الجريدة الرسمية رقم 13 بتاريخ 2007/02/21.

4. الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 2009/10/28.

5. قانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/3 الجريدة الرسمية عدد46 (المادة7).

مقدمة:

يعتبر الاستثمار السياحي عصب القطاع السياحي وهو القطاع الأكثر جذب في أي دولة كانت والذي بدوره يساهم في تنمية عدة قطاعات اقتصادية كما يساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية كالأشغال العمومية، النقل والاتصالات، رفع مستوى دخل الاقتصاد الوطني، توفير فرص العمل، تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة، تحسين ميزان المدفوعات، ورقي المستوى الاجتماعي، كما أنه يعتبر من أهم الموارد السياحية لتدفق رؤوس الأموال، لكن لا يمكن لأية دولة أن تحقق هذه الامتيازات إن لم تكن تتمتع بموارد سياحية من شأنها جذب السائح سواء كانت هذه الموارد طبيعية، تاريخية، دينية وثقافية، مع الإشارة إلى ضرورة توفير كل التسهيلات والخدمات التي تضمن راحة وسلامة السائح.

والجزائر واحدة من الدول التي تزخر بمقومات سياحية هائلة، حيث تعتبر مسرحا أثريا متنوعا وهذا لاحتوائها على مناطق محمية، المناطق الطبيعية، الشواطئ، الجبال، السهول، الحمامات المعدنية والآثار هي الجاذب الرئيسي للعديد من السياح في تلبية حاجاتهم وجلب أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، وحيز لجلب المستثمرين .

وأمام حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي خصوصا مع تراجع المداخيل المتأتية منه مؤخرا، فقد اهتمت السلطات الجزائرية بالقطاع السياحي نظرا للإمكانيات التي تحويها الجزائر في هذا القطاع، وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع البترولي.

أولا: إشكالية الدراسة.

من خلال هذا البحث تظهر معالم الإشكالية التي نعالجها في تساؤل الجوهري الآتي:

ما هو تأثير الاستثمار في قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)؟

من خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر؟
- هل هناك علاقة إيجابية بين الإيراد السياحي والنمو الاقتصادي؟
- ما هي علاقة حجم العمالة بالنمو الاقتصادي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

- من أهم معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر هي انتشار الفساد وعدم انجاز المشاريع.
- الإيراد السياحي له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة موجبة بين حجم العمالة والنمو الاقتصادي.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني، من خلال توفير إيرادات مهمة بالعملة الصعبة وهذا بالنظر إلى ما تنفرد به بلادنا من مميزات سياحية هامة، كما تبرز أيضا أهمية بحثنا هذا من خلال العناية الكبيرة التي توليها الدولة الجزائرية لتنمية هذا القطاع.

رابعا: أهداف الدراسة.

- توضيح العلاقة بين الاستثمار في قطاع السياحة وبين النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إبراز تطور الاستثمار السياحي في الجزائر ومعرفة نقاط الضعف وإعطاء الحلول الممكنة.
- إبراز الاستثمار السياحي كبديل للقطاع المحروقات في الجزائر.
- محاولة تطبيق النماذج القياسية في دراسة أثر متغيرات الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

- البحث عن القطاع البديل للقطاع المحروقات.
- قلة الدراسات الاقتصادية القياسية المتخصصة بالاستثمار السياحي وأثره على النمو الاقتصادي.

سادسا: منهج الدراسة.

من أجل الإجابة على إشكالية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث اعتمدنا عليه من أجل الإحاطة بالمفاهيم العامة بالاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي، وبحكم طبيعة الدراسات الكمية لموضوعنا تم استخدام المنهج الاستقرائي بأدوات القياسية والإحصائية وذلك لتطبيق نموذج ARDL.

سابعا: الدراسات السابقة.

1. حراث حنان وأ.د.رمضاني محمد، دراسة علاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الرابع، العدد 2)، مستغانم، 2018.

هدفت الدراسة إلى تقدير بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الاستثمار السياحي إلى الإيرادات السياحية الخام أي أن كلما زادت نسبة الاستثمار السياحي ارتفع الإيراد السياحي الخام في علاقة طويلة الأجل وكذالك له تأثير في زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص العمل التي تساهم في دعم الدخل السياحي ومنه نقول أن الاستثمار السياحي يساهم في دعم اقتصاد الوطني من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي، أي أن يمكن تقوية القطاع السياحي في الجزائر وذالك من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات السياحية، و يمكن الاعتماد على القطاع السياحي كبديل لقطاع المحروقات.

تختلف دراستنا عن هذه الدراسة من حيث دراستها باستخدامها نموذج الانحدار VAR وبأخذ الناتج المحلي الخام السياحي للتعبير عن النمو السياحي كمتغير تابع واعتمدت على عدد الليالي السياحية، عدد السياح الوافدين، العمالة والاستثمار السياحي.

2. حراث حنان، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (2013/1990)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، مستغانم، 2015/2014.

اهتمت هذه الدراسة بدراسة أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر بوضع نموذج يوضح هذا الأثر، وتوصلت هذه الدراسة أن الجزائر في السنوات الأخيرة تقوم بدعم و تطوير المشاريع الاستثمارية السياحية، التي تعتبر هذه الأخيرة جزء من الاستثمارات الإجمالية للجزائر وهذا مما يؤدي إلى زيادة في حجم النمو الاقتصادي وبالتالي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وما أكدته الدراسة القياسية التي بينت إن كل من مؤشر الاستثمار السياحي وعدد المؤسسات السياحية، وناتج المحلي الخام، أظهرت أن هناك علاقة طردية بينهم، أي قطاع السياحة قادر على إن يكون قطاعا حيويا ويمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع

تختلف دراستنا عن هذه الدراسة من حيث استخدامها نموذج الانحدار المتعدد المكون من المتغيرات المستقلة: العمالة، عدد المؤسسات السياحية، الاستثمار السياحي في الجزائر، بينما كان تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بالنسبة لدراستنا.

3. جليط الطاهر، دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، الجلفة، مارس 2018.

اهتمت هذه الدراسة بتقييم أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي وإبراز مفهوم الاستثمارات السياحية خصائصها وأهدافها إضافة إلى التطرق إلى مختلف آليات دعم الاستثمارات في الجزائر وعرض تطورها خلال الفترة 2014/1990 وفي الأخير مدى مساهمة وفعالية الاستثمارات والقطاع السياحي في تحقيق الانتعاش. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية ضعيفة نوعا ما بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن معامل الانحدار في معادلة معدل النمو الاقتصادي لم يتعدي 0.8 %، كذلك ضعف معامل التحديد مما يدل على ضعف المتغيرات المدرجة في النموذج (من بينها الاستثمار السياحي) في تفسير تغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط بالدرجة الأولى. وحسب نتائج نموذج أشعة الانحدار الذاتي فإن الاستثمار السياحي في الجزائر يعمل على خفض معدلات البطالة في الجزائر حيث توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين هدين المتغيرين وبميل مرتفع نوعا ما قدر ب5% أما فيما يخص العلاقة بين الاستثمار السياحي ومعدلات التضخم فان هده العلاقة لم تكن واضحة .

ثامنا: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

هذه الدراسة تعتمد على المصادر والمراجع الأساسية من كتب ومقالات علمية وملتقيات ومجلات وجرائد رسمية، إضافة إلى استخراج البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل البنك الدولي ديوان الوطني للإحصائيات، كما سيتم الاعتماد على برنامج Eviews10 كأداة للدراسة القياسية لتحليل أثر الاستثمار في قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2016/1995.

تاسعا: هيكل الدراسة.

تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى مفهوم الاستثمار والاستثمار السياحي والأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي المباشرة والغير مباشرة وآثاره.

الفصل الثاني خصص للإطار النظري للنمو الاقتصادي ونظرياته وأهم النماذج التي جاءت فيه.

الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر، وكذا الدراسات السابقة وقياس أثر الاستثمار في القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)وهذا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

ملخص:

تمتلك الجزائر مقومات سياحية وطبيعية وحضارية وتاريخية وتقليدية، إلا أن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة مقارنة مع إمكانيات الدول الأخرى، ومنه تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار في قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2016، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وبينت نتائج الدراسة أن وجود علاقة طردية بين الإيرادات السياحية وعدد الوافدين مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والأجل القصير على عكس العمالة في الأجل الطويل تأثيرها سلبي.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار السياحي، النمو الاقتصادي ، ARDL

L’Algérie présente des éléments touristiques, naturels, culturels, historiques et traditionnels, mais la contribution du secteur du tourisme à l’économie nationale reste faible comparée aux possibilités des autres pays.Cette étude vise à mesurer l’impact de l’investissement dans le secteur du tourisme sur la croissance économique en Algérie entre 1995 et 2016. Le modèle ARDL Les résultats de l'étude ont montré qu'une relation positive entre les revenus du tourisme et le nombre d'expatriés accompagnés d'une croissance économique à long et à court terme, contrairement à l'emploi à long terme, avait un impact négatif.

les mots clés:
Investissement touristique, croissance économique, ARDL

قـــــائمة المراجع

قـــــائمة المحتويات

خـــــــــاتمة

الفصل الأول:

مدخل عام للاستثمار والاستثمار السياحي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي ونظرياته.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية 2016/1995.

قـــائمة الجداول والأشكال

قـــائمة الملاحق

مـــــــقـــدمة